

# التوجيهات النحوية لقراءة يزيد بن قُطيب الشامي



د. سعيد بن علي بن عبدان الغامدي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية الكلية الجامعية بمكة المكرمة - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٣٩٢ هـ بمكة المكرمة.
- تخرج في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة عام ١٤١٤ هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢١ هـ بأطروحته: الهداية في شرح الكفاية، لشعبان الآثاري ت: ٨٢٨ هـ من أول باب المضمر إلى نهاية إعراب الفعل الصحيح: تحقيق ودراسة"، كما نال شهادة الدكتوراه منه أيضا عام ١٤٢٦ هـ بأطروحته: اعتراضات ابن الشجري النحوية على النحويين في الأمالي: عرض ودراسة".
- من بحوثه المحكمة المنشورة: " (أمس) في الدرس النحوي"، "الكَرَّ على عبد البر في إعراب آية، للإمام جلال الدين السيوطي: تحقيق ودراسة".
- البريد الشبكي: [saghamdi@uqu.edu.sa](mailto:saghamdi@uqu.edu.sa)

## المخلص

يتحدث هذا البحث عن توجيه قراءة يزيد بن قُطَيْب الشامي، وهو من الثقات، وممن له اختيار في القراءة ينسب إليه - كما ذكر ابن الجزري-، وقراءته تعد من القراءات الشاذة، التي هي من أدلة النحو، ومن مصادر السماع الأصيلة، ولم تسعفنا المصادر التي بين أيدينا بكثير عن ترجمته وقراءته، لذا هدف البحث إلى تتبع قراءته من المصادر المختلفة، وبيان مَنْ شاركه هذه القراءة من القراء الآخرين، ومن ثمَّ توجيهها توجيهًا نحويًا.

## المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فتعد القراءات الشاذة من أدلة السماع المعتبرة عند النحاة، وهذا النوع من القراءات وإن كان خارجاً عن قراءة القراء السبعة إلا أنه مع خروجه عنها « نازع بالثقة إلى قرائه، مخوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيراً منه - مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم وربما كان فيه ما تَلَطَّفَ صنعته، وتَعَنَّفَ بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمَ إعرابه»<sup>(١)</sup>.

ولا خلاف بين النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذة على القواعد النحوية، إذ «قد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُجْتَجَّحُ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يُجْزِ القياس عليه...»<sup>(٢)</sup>.

وهذا البحث في التوجيهات النحوية لقراءة شاذة صاحبها يزيد بن قُطَيْب الشامي، وهو من شيوخ القراء المتقدمين بالشام، وصاحب اختيار في القراءة، وقراءته وإن كانت شاذة إلا أن لها وجهاً في العربية، كما أنها اشتملت على ظواهر نحوية تخالف أحياناً القواعد المشهورة عند النحاة.

واختصَّ البحث بتتبع القراءة التي فيها ظاهرة نحوية أو ما يشبهها مما له التصاق بالنحو أكثر من غيره، وإنما قَصَرْتُ هذا البحث على التوجيهات النحوية دون الصرفية، نظراً لرغبتني في إعطاء كل قراءة تحتوي على الظاهرة النحوية حقها

(١) من كلام ابن جنبي في المحتسب ١/٣٢.

(٢) من كلام السيوطي في الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٥.

من البحث والدرس ، إضافة إلى أن البحث سيطول لو جمعت بين التوجيهات النحوية والصرفية، وهو أمر غير مرغوب في مثل هذه الأبحاث، على أنني سأقفو هذا البحث - بإذن الله - ببحث آخر في (التوجيهات الصرفية لقراءة يزيد بن قُطيب الشامي).

وجاء هذا البحث في مبحثين، يسبقهما ملخص البحث، ويقفوهما الخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، وآخر للموضوعات، فكان مخطط البحث كالآتي:

١ - ملخص البحث.

٢- المبحث الأول : ترجمة يزيد بن قطيب الشامي.

٣- المبحث الثاني : التوجيهات النحوية لقراءة يزيد بن قطيب الشامي.

وقمت في هذا المبحث بجمع قراءة يزيد بن قطيب من مظانها المختلفة، ككتب القراءات الشاذة وتوجيهها، والتفاسير، وإعراب القرآن، والمعاجم، ثم عرضت قراءته مع توجيهاتها النحوية، واضعا عنوانا يوافق الظاهرة النحوية لكل قراءة، ورتبت قراءته على ترتيب سور القرآن الكريم، وجمعتها في موضع واحد حين تشابهها في التوجيه النحوي ، كما ذكرت أسماء القراء الذين وافقوا يزيد في قراءته أو وافقهم، وجمعت ما قيل فيها من التوجيهات، وعلقت على ما يحتاج إلى تعليق منها، وذكرت بعد ذلك قراءة الجمهور للآية محل الشاهد مع توجيهها باختصار قدر الإمكان إتماما للفائدة العلمية، وبيانا لِمَا جاء من قراءة يزيد بن قُطيب مؤيدا لقراءة الجمهور في المعنى والتفسير، أو موافقا لها في القراءة والتوجيه.

٤ - الخاتمة.

٥ - فهرس المصادر والمراجع.

٦ - فهرس الموضوعات.

وقبل الختام أزجي الشكر والتقدير العاطرين لمن تفضّل عليّ بفكرة هذا البحث، وهو أخي وزميلي سعادة الدكتور عبد العزيز بن حميد الجهني، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء، والله أسأل أن يوفقنا لكل خير وصواب.

## المبحث الأول

### ترجمة يزيد بن قُطَيْب الشامي

لم تسعفنا المصادر التي بين أيدينا بكثير عن ترجمة يزيد بن قُطَيْب، فكل من ترجم له لم يزد على سطر أو سطرين في ترجمته<sup>(١)</sup>، وعلى كل قمت بجمع ما وجد من ترجمته فكانت في النقاط الآتية:

اسمه ونسبه:

يزيد بن قُطَيْب بن قُطوف<sup>(٢)</sup> السَّكُونِي الحمصي الشامي، وجاء في (سنن ابن ماجه) أنه: يزيد بن قُطْبَة<sup>(٣)</sup>.

وقُطَيْب - بالتصغير - مأخوذ من القُطْب، وهو المزج والخلط، جاء في (لسان العرب): «قُطِبَ الشرابُ يَقُطِبُهُ قُطْباً وقُطْبَةً وأقُطِبَهُ: كلُّه مزَّجه؛ قال ابن مُقْبِل:

أَنَاةٌ، كَأَنَّ الْمِسْكَ تَحْتَ ثِيَابِهَا يَقُطِبُهُ بِالْعَنْبَرِ الْوَرْدِ مُقْطِبٌ<sup>(٤)</sup>

وشرابٌ قُطَيْبٌ: مَقْطُوبٌ، والقُطَابُ: المزاجُ، وكل ذلك من الجمع. (التهذيب): القُطْبُ المَزْجُ، وذلك الخَلْطُ، وكذلك إذا اجتمع القومُ وكانوا أضيافاً، فاختلطوا، قيل: قُطِبُوا، فهم قاطِبون؛ ومن هذا يقال: جاء القومُ قاطِبَةً أي جميعاً، مُخْتَلِطٌ بعضهم ببعض<sup>(٥)</sup>.

والسَّكُونِي - بفتح السين المشددة وضم الكاف - نسبة إلى السَّكُون بن أشرس

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٣٥٣/٨، الثقات لابن حبان ٥٤٤/٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٥/٩، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهندي: ٥٧، تهذيب الكمال ٢٢٧/٣٢، تاريخ الإسلام ٥٠٤/٧، غاية النهاية ٣٣٣/٢.

(٢) (قطوف) من حلية الأولياء للأصبهاني ٢٣١/١.

(٣) انظر سنن ابن ماجه ١٣٧٠/٢، كتاب الفتن، باب الملاحم، حديث رقم ٤٠٩٢.

(٤) من الطويل، انظر ديوان ابن مقبل: ٣٤.

(٥) اللسان (قطب) ٦٨١/١.

بن كندة بن ثور، من كهلان، جد جاهلي، بنوه بطن من كندة، يقال لهم: السَّكُون، وكانت لبني السَّكُون رئاسة في دومة الجندل، ومنهم التَّجِيبِيُّون في الأندلس<sup>(١)</sup>.  
وأما كنيته فقد ذكر ابن حبان في (الثقات)، والأصبهاني في (حلية الأولياء)، وابن الجوزي في (صفة الصفوة) أنها أبو بحرية<sup>(٢)</sup>.

### ولادته ونشأته وعلمه:

لم تذكر المصادر شيئاً عن ولادته ولا عن نشأته، وأما علمه فيعد يزيد بن قطيب من قراء الشام، وله اختيار في القراءة ينسب إليه، وخَلَفَ شيخه أبا بحرية عبد الله بن قيس الكندي في القراءة، وخلف يزيد أبو حيوة، كما يعد ابن قُطَيْب من تابعي التابعين، ومن المحدثين، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، ووثقه ابن حبان، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً، وذكر ابن حجر أنه مقبول من السادسة<sup>(٣)</sup>.

### شيوخه:

لم أجد في المصادر إلا ذكر شيخ واحد ليزيد بن قطيب وهو:

● عبد الله بن قيس الكندي السَّكُونِي التَّرَاغِمِي الحمصي<sup>(٤)</sup>:

من كبار التابعين، وإمام حمص في الرواية، صحب معاذ بن جبل رضي الله عنه، شهد خطبة عمر رضي الله عنه بالجابية، وحدث عن عمر، وأبي عبيدة بن الجراح، وأبي الدرداء، وأبي هريرة رضي الله عنه، ومالك بن يسار السَّكُونِي وحمزة بن ثعلبة، وكان عالماً فاضلاً ناسكاً

(١) انظر الأنساب ٣/٢٧٠، الأعلام ٣/١٠٦.

(٢) انظر الثقات لابن حبان ٥/٥٤٤، حلية الأولياء للأصبهاني ١/٢٣١، صفة الصفوة ١/٤٩٠.

(٣) انظر الثقات لابن حبان ٥/٥٤٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٢٨٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٠٤.

(٤) انظر الثقات لابن حبان ٥/٢٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/١٣٨، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهنلي: ٥٧، سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٤، الإصابة في تمييز الصحابة ٥/٩٥، تهذيب التهذيب ٥/٣١٩.

مجاهدا، روى الواقدي أن عثمان كتب إلى معاوية: «أن أغز الصائفة رجلا مأمونا على المسلمين، رفيقا بسياستهم» فعقد لأبي بحرية عبد الله بن قيس<sup>(١)</sup>، وكان فقيها ناسكا يُحمل عنه الحديث، وهو مشهور بكنيته، وكان معاوية رضي الله عنه وخلفاء بني أمية يعظّمونه، قال ابن معين: «ثقة»<sup>(٢)</sup>، وقال العجلي: «شامي تابعي ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات»<sup>(٣)</sup>، وقال ابن عبد البر: «تابعي ثقة»<sup>(٤)</sup>، مات في خلافة الوليد بن عبد الملك، وقيل: إنه أدرك الجاهلية، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع وسبعين، ويظن ابن الجزري أنه مات بعد الثمانين، وذكر الهذلي أنه مات سنة ١١٩هـ، وهذا غريب، روى عنه يزيد بن قطيب، وأخذ عنه حروف القراءة، وخلفه في القراءة بعد وفاته.

#### رواته:

والمقصود بهم من روى القراءة عن يزيد بن قطيب، أو من سمع منه الحديث، فأما من روى القراءة عنه فقد ذكر منهم:

● أبو البرهسَم الحمصي، عمران بن عثمان الزبيدي، وقيل الحضرمي، روى الحروف عن يزيد بن قطيب السكوني، وسمع من خالد بن معدان، وروى الحروف عن أبي البرهسَم أبو حيوة شريح بن يزيد الحضرمي<sup>(٥)</sup>، قال الذهبي: «قراءته شاذة، وإسناده مظلم»<sup>(٦)</sup>.

وأما من سمع منه الحديث فقد ذكر منهم:

- 
- (١) انظر سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٤
  - (٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/١٣٨.
  - (٣) تهذيب التهذيب ٥/٣١٩.
  - (٤) تهذيب التهذيب ٥/٣١٩.
  - (٥) انظر تاريخ الإسلام ٩/٦٧٧، غاية النهاية ١/٥٣٣.
  - (٦) تاريخ الإسلام ٩/٦٧٧.



• صفوان بن عمرو بن هرم السَّكْسَكِي، أبو عمرو الحمصي، روى عن أنس بن مالك رضي مرسلًا، وروى عن عبد الله بن بسر المازني رضي، وشريح بن عبيد الحضرمي، ويزيد بن قطيب وجماعة، أثنى عليه ابن معين خيرا، وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، ووثقه أبو حاتم وزاد: لا بأس به، توفي سنة خمس وخمسين ومائة أو بعدها<sup>(١)</sup>.

• أبو زياد يحيى بن عبيد بن زكريا الغساني الشامي، روى عن يزيد بن قطيب، وروى عنه زيد بن أبي أنيسة، وحرير بن عثمان، ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا<sup>(٢)</sup>.

• الوليد بن سفيان بن أبي مريم الغساني الشامي، روى عن يزيد بن قطيب، وروى عنه ابن عمه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم، ذكره ابن حبان في كتاب (الثقات)، وابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا<sup>(٣)</sup>.

#### وفاته:

لم تذكر المصادر نصا في وفاة يزيد بن قطيب الشامي، غير أن الهذلي أفاد أن يزيد خلف شيخه أبا بحرية في القراءة وأقام بعده سنة ونصفا ثم توفي، إلا أنه وقع الخلاف في تحديد تاريخ وفاة أبي بحرية كما سبق في ترجمته<sup>(٤)</sup>، فقد ذكر الطبري أنه توفي سنة ٧٧هـ، وذكر الذهبي أنه توفي في خلافة الوليد بن عبد الملك الذي كانت

(١) انظر التاريخ الكبير للبخاري ٤/٣٠٨، الثقات لابن حبان ٦/٤٦٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٤٢٢، تهذيب التهذيب ٤/٣٦٧.

(٢) انظر الثقات لابن حبان ٧/٥٩٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/١٧٢، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر ١/٤٤٤.

(٣) انظر الثقات لابن حبان ٧/٥٥١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٦، تهذيب الكمال ٣١/١٥.

(٤) ينظر: الصفحة السابقة.

خلافته من عام ٨٦هـ-٩٦هـ ، ويظن ابن الجزري أن وفاة أبي بحرية كانت بعد الثمانين، وذكر الهذلي أن أبا بحرية توفي عام ١١٩هـ، وينبئ على هذا الخلاف في تحديد وفاة أبي بحرية الخلاف أيضا في وفاة يزيد بن قطيب؛ لأنه توفي بعد شيخه أبي بحرية بعام ونصف، فقد تكون وفاة يزيد بن قطيب في عام ٧٩هـ، أو بعد عام ٨٨هـ، أو عام ١٢١هـ، والله أعلم بالصواب.

## المبحث الثاني

## التوجيهات النحوية لقراءة يزيد بن قُطيب الشامي

- تحويل صيغة الفعل المبني للفاعل إلى المبني للمفعول:

وجاء ذلك في مواضع هي:

١ - قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠].

قرأ يزيد بن قُطيب (أُظْلِمَ) على ما لم يُسَمِّ فاعله، وشاركه الضحاك في هذه القراءة<sup>(١)</sup>، وتوجيه هذه القراءة أن المشهور في الفعل (أُظْلِمَ) ألا يتعدى، يقال: أَظْلَمَ الليل، إلا أنه جاء هنا متعديا بنفسه، بدليل بنائه لما لم يُسَمِّ فاعله؛ لأن المطرد عند النحاة أن يكون ذلك من المتعدي بنفسه، وعلى هذا يكون (أُظْلِمَ) هنا متعديا بنفسه ومفعوله محذوف، والتقدير: وإذا أَظْلَمَ الله الليل عليهم، أو وإذا أَظْلَمَ البرق الطريق عليهم، ثم بُني (أُظْلِمَ) للمفعول فحذف الفاعل وأقيم ضمير المفعول مُقامه<sup>(٢)</sup>.

واحتجَّ الزمخشري بقراءة ابن قُطيب على أن الفعل (أُظْلِمَ) يكون متعديا بنفسه منقولاً من ظَلِمَ الليل، قال: «وتشهد له قراءة يزيد بن قُطيب: (أُظْلِمَ) على ما لم يُسَمِّ فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هُمَا أَظْلَمًا حَالِيَّ نُمَّتَ أَجْلِيَا      ظَلَامِيهَمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشِيْبٍ<sup>(٣)</sup>

وهو وإن كان مُحدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل

(١) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٥٤ والكشاف/١١٩/١ (يزيد وحده)، المحرر الوجيز/١٠٤/١ (الضحاك)، البحر المحيط/٢٢٨/١ وروح المعاني/١٧٦/١ (الاثنين).

(٢) انظر إعراب القراءات الشواذ/١٣٤/١، البحر المحيط/٢٢٨/١، روح المعاني/١٧٦/١، التحرير والتنوير/٣٢١/١.

(٣) من الطويل، انظر شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي/٨٩/١.

ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لو ثوقهم بروايته وإتقانه»<sup>(١)</sup>.

ووافق الزمخشري فيما ذهب إليه عدد من المفسرين منهم البيضاوي، والألوسي، وابن عاشور<sup>(٢)</sup>.

ويرى أبو حيان أن الأصل في (أَظْلَمَ) ألا يتعدى، وذكر تخريجاً آخر غير ما ذكر الزمخشري، « وهو أن يكون (أَظْلَمَ) غير متعدّ بنفسه لمفعول، ولكنه يتعدى بحرف جر، ألا ترى كيف عدّى (أَظْلَمَ) إلى المجرور بـ(على)، فعلى هذا يكون الذي قام مقام الفاعل، أو حذف<sup>(٣)</sup>، هو الجار والمجرور، فيكون في موضع رفع، وكان الأصل: وإذا أَظْلَمَ الليل عليهم، ثم حذف، فقام الجار والمجرور مقامه، نحو غضب زيد على عمرو، ثم تحذف زيدا وتبني الفعل للمفعول، فتقول غَضِبَ على عمرو، فليس يكون التقدير إذ ذاك: وإذا أَظْلَمَ الله الليل، فحُذفت الجلالة، وأقيم ضمير الليل مقام الفاعل، وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يُستشهد به، وقد نُقِدَ على أبي علي الفارسي الاستشهادُ بقول حبيب:

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزَمِهِ وَهُمُومِهِ رَوْضُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً<sup>(٤)</sup>

وكيف يُستشهد بكلام مَنْ هو مولّد، وقد صنّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟»<sup>(٥)</sup>. وبمثل ذلك رد السمين الحلبي على الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

(١) الكشاف/١/٩٣.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ١/٢٠٧، روح المعاني/١/١٧٦، التحرير والتنوير ٣٢١/١.

(٣) كذا في المطبوع.

(٤) من الكامل، انظر شرح ديوان أبي تمام للخطيب التبريزي ٢/٣٣.

(٥) البحر المحيط/١/٢٢٨.

(٦) انظر الدر المصون/١/١٨١.

ولعل الصواب في مسألة تعدي الفعل (أَظْلَمَ) أنه يستعمل قاصرا كثيرا، ويستعمل متعديا بنفسه قليلا، وهو جائز في القياس، ويؤيد ذلك قول الأزهري في (تهذيب اللغة)<sup>(١)</sup>: «أَظْلَمَ يكون لازما وواقعا»، وقال ابن أبي الربيع: «وقُرئ في الشاذ (وإذا أُظْلِمَ) بضم الهمزة، وهذا يقوِّي أن (أَظْلَمَ) هنا متعدية، يقال: أَظْلَمَ المكان، وأَظْلَمَهُ الغيم، وتستعمل (أَظْلَمَ) غير متعدية»<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

قرأ يزيد بن قطيب (يُرشدون) بضم الياء وفتح الشين، ونسب الهذلي هذه القراءة لابن أبي عبلة أيضا<sup>(٣)</sup>، وهذه القراءة على ما لم يسم فاعله من (أرشد) (يُرشد).

وقراءة الجمهور على (يُرشدون) بفتح الياء وضم الشين، وماضيه (رَشَد) بالفتح<sup>(٤)</sup>، واختارها الهذلي؛ «لموافقة الأكثر، ولأن (رَشَد) (يُرشد) أشهر، وهو لازم، إلا أن نجعله (أرشد) فيجزئ فيه ما لم يسم فاعله على قول ابن أبي عبلة»<sup>(٥)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿يُنزِلُ الْمَلَكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [النحل: ٢].

قرأ يزيد بن قطيب (تُنزل) بالتاء مضمومة مع تشديد الراء مفتوحة، و(الملائكة) رفع، ورويت القراءة عن الكسائي وعن أبي بكر عن عاصم، وعن المنهال عن يعقوب، وقرأ بها زيد بن علي، والأعمش<sup>(٦)</sup>، وهي قراءة على ما لم يسم فاعله،

(١) (ظلم) ٣٨٢/١٤، وانظر عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب) ٤٠٧/١، روح المعاني ١٧٦/١، التحرير والتنوير ٣٢١/١.

(٢) تفسير القرآن الكريم ١٦١/١ (رسالة دكتوراه).

(٣) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٥٠٠ (ابن أبي عبلة)، شواذ القراءات للكرماني: ٨٤ (يزيد بن قطيب)، المحرر الوجيز ٢٥٦/١ والبحر المحيط ٥٤/٢ والدر المصون ٢٩٢/٢ (بلا نسبة).

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٥٣/١، الدر المصون ٢٩٢/٢.

(٥) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٥٠٠.

(٦) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٣٧٠ (الكسائي عن أبي بكر عن عاصم)، الكامل في القراءات العشر =

وَأَنْتَ الْفَعْلُ لِإِسْنَادِهِ إِلَى (الملائكة) المرفوع لقيامه مقام الفاعل<sup>(١)</sup>؛ لأنها لا تُنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَمُنَزَّلُهَا غَيْرُهَا وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الجمهور (يُنزَّل) بالياء مضمومة مع تشديد الراء مفتوحة مبنيًا للفاعل من (نَزَلَ)<sup>(٣)</sup>، والضمير فيه لاسم الله تعالى، و(الملائكة) نصب، والمعنى: يُنَزَّلُ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ، واختار هذه القراءة الطبري؛ «لأن الله هو المنزَّل ملائكتَه بوحيه إلى رسله، فإضافة فعل ذلك إليه أولى وأحق، واخترت (يُنزَّل) بالتشديد على التخفيف؛ لأنه تعالى ذكره كان ينزَّل من الوحي على مَنْ نَزَلَهُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، والتشديد به إذ كان ذلك معناه أولى من التخفيف»<sup>(٤)</sup>.

٤- قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢].

قرأ يزيد بن قطيب (تُرَى) بضم التاء، و(الناس) نصب، وهي قراءة أبي هريرة رضي الله عنه، وأبي زُرعة، وأبي نُهيك<sup>(٥)</sup>، وتوجيهها أن (تُرَى) جاء على ما لم يُسَمَّ فاعله، من أُرَيْتُكَ قائماً، أو رُئْتُكَ قائماً، فيجوز أن يكون من المتعدي لثلاثة، قام الأول منها

= والأربعين الزائدة عليها للهنلي: ٥٨٣ (المنهال عن يعقوب)، شواذ القراءات للكرماني: ٢٦٨ (قطيب) كذا، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٠/٦٧ (الكسائي عن أبي بكر عن عاصم، والأعمش)، البحر المحيط ٥/٤٥٩ (زيد بن علي، والأعمش).

(١) انظر الحجة للقراء السبعة ٥/٥٣، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٠٩، الدر المصون ٧/١٨٨.

(٢) انظر الدر المصون ٧/١٤٤.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ١٤/٧٦، كتاب السبعة في القراءات: ٣٧٠.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ١٤/٧٦.

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٨٥ (أبو هريرة رضي الله عنه)، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٩٦ (أبو هريرة رضي الله عنه وأبو زُرعة)، شواذ القراءات للكرماني: ٣٢٤ (زُرعة بن عمرو - كذا - أبو هريرة رضي الله عنه ويزيد بن قطيب)، المحرر الوجيز ٤/١٠٦ والبحر المحيط ٦/٣٢٥ (أبو زُرعة وأبو هريرة رضي الله عنه وأبو نهيك).

مَقَامِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ ضَمِيرُ الْخِطَابِ، أَي: وَتَرَى أَنْتِ أَيُّهَا الْمَخَاطَبُ أَوْ يَا مُحَمَّدَ ﷺ، وَ(النَّاسَ سُكَارَى) هُمَا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًّا لِاثْنَيْنِ فَقَطْ، عَلَى مَعْنَى: وَتَرَى الزَّلْزَلَةَ أَوْ السَّاعَةَ النَّاسَ قَوْمًا سُكَارَى، فَ(النَّاسَ) هُوَ الْأَوَّلُ، وَ(سُكَارَى) هُوَ الثَّانِي<sup>(١)</sup>، وَقَالَ الْفَرَاءُ مَعْلَقًا عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ: «وَهُوَ وَجْهٌ جَيِّدٌ يَرِيدُ مِثْلَ قَوْلِكَ: رُئِيتُ أَنْكَ قَائِمٌ، وَرُئِيتُكَ قَائِمًا، فَتَجْعَلُ (سُكَارَى) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ (تَرَى) تَحْتَاجُ إِلَى شَيْئَيْنِ تَنْصِبُهُمَا كَمَا يَحْتَاجُ الظَّنُّ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ (وَتَرَى) بِالتَّاءِ مَفْتُوحَةً عَلَى وَجْهِ الْخِطَابِ لِلوَاحِدِ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَتَرَى يَا مُحَمَّدَ النَّاسَ حِينَئِذٍ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى<sup>(٣)</sup>.

٥ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَّا﴾ [القصص: ٨٢].

قَرَأَ يَزِيدُ بْنُ قُطَيْبٍ (لَا نَخْسِفَ) بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ، وَضَمَّ الْخَاءَ وَكَسَرَ السِّينَ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَالْأَعْمَشُ، وَطَلْحَةُ بْنُ مِصْرَفٍ، وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ، وَطَاوُسٌ<sup>(٤)</sup>، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمِضَارِعِ (أَنْخَسَفَ)، وَفِي النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

الأول: أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: الْمَكَانُ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الكشاف ٣/١٤٢، إعراب القراءات الشواذ ٢/١٢٤، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٣١، البحر المحيط ٦/٣٢٥، الدر المصون ٨/٢٢٤.

(٢) معاني القرآن ٢/٢١٥.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ١٧/١١٤، البحر المحيط ٦/٣٢٥، الدر المصون ٨/٢٢٤.

(٤) انظر معاني القرآن للقراء ٢/٣١٣ ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١١٥ (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه)، المحتسب ٢/١٥٧ وشواذ القراءات للكرمانى: ٣٧٠ (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والأعمش وطلحة بن مصرف)، العباب الزاخر واللباب الفاخر (خسف) مجلد حرف الفاء ص ١٣٩ (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والأعمش وطلحة بن مصرف وابن قتيب وأبان بن تغلب وطاوس)، المحرر الوجيز ٤/٣٠٢ والبحر المحيط ٧/١٣١ (عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والأعمش وطلحة بن مصرف).

(٥) انظر إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٦٨، الدر المصون ٨/٦٩٩.

والثاني: أن (بنا) قائم مقام الفاعل، (وانخسف) فعل مطاوع، يقول ابن جني: «(بنا) من هذه القراءة مرفوعة الموضع؛ لإقامتها مقام الفاعل، فهو كقولك: انقطع بالرجل، وانجذب إلى ما يريد، وانقيد له إلى هواه، و(انفعل)- وإن لم يتعد إلى مفعول به- فإنه يتعدى إلى حرف الجر، فيقام حرف الجر مقام الفاعل، كقولهم: سير بزيد»<sup>(١)</sup>.

والثالث: أن ضمير المصدر قام مقام الفاعل، يقول ابن جني: «وإن شئت أضمرت المصدر؛ لدلالة فعله عليه، فكأنه قال: لانخسف الانخساف بنا، ف(بنا) على هذا منصوبة الموضع؛ لقيام غيرها - وهو المصدر - مقام الفاعل، ولا يكون للفعل الواحد فاعلان قائمان مقامه إلا على وجه الإشراك»<sup>(٢)</sup>.

ولم يرتض السمين الحلبي ما قيل عن القائم مقام الفاعل في القولين الثاني والثالث، فوصف إقامة (بنا) مقام الفاعل برداءة العبارة، ووسم إقامة ضمير المصدر مقام الفاعل بأن فيها عيباً<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور (لخسف) بالمبني للمفعول من الماضي (خسف)، و(بنا) هو القائم مقام الفاعل، واختارها أبو عبيد؛ لقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (لانخسف)<sup>(٤)</sup>، وقرأ عاصم في رواية حفص، ويعقوب (لخسف) مبنياً للفاعل، أي: الله تعالى، واختارها أبو حاتم والهدلي لقوله تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١]،

(١) المحتسب ١٥٧/٢، وانظر البحر المحيط ٧/١٣١.

(٢) المحتسب ١٥٧/٢، وانظر البحر المحيط ٧/١٣١.

(٣) انظر الدر المنون ٨/٦٩٩، وتوقف محقق الكتاب عند كلمة (ردية) ولم يثبتها في المتن لعدم تأكده من صحتها، وتأكدت من صحتها بالمقارنة مع ما جاء في تفسير (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل الحنبلي، حيث إنه ينقل كلام السمين الحلبي بنصه دون أن يشير إليه.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣١٣، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٢/١٧٩، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٣/٣١٩.



وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢] ، فكان الكلام نظماً واحداً، وإسناد الفعل إلى الله تعالى لقرب اسمه منه أولى<sup>(١)</sup>.

٦- قوله تعالى: ﴿وَحَسَفَ الْقَمْرُ﴾ [القيامة: ٨] .

قرأ يزيد بن قطيب (حُسِفَ) بضم الخاء وكسر السين، وقرأ بذلك أيضا ابن أبي إسحاق، وعيسى، والأعرج، وأبو حيوة، وابن أبي عبله، وزيد بن علي<sup>(٢)</sup>، وهي قراءة على المبني للمفعول، و(القمر) نائب عن الفاعل، و(حَسَفَ) يستعمل لازماً ومتعدياً، يقال: حَسَفَ الْقَمْرُ، أي: ذهب نوره، وحَسَفَهُ اللهُ، أي: أذهب الله نوره، ويدل على هذه القراءة قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمْرُ﴾ [القيامة: ٩]<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور: ﴿وَحَسَفَ الْقَمْرُ﴾ بفتحين مبيناً للفاعل، و(القمر) فاعل، وهذا اختيار الهذلي؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: ٧]<sup>(٤)</sup>.

#### ● تحويل صيغة الفعل المبني للمفعول إلى المبني للفاعل:

وجاء ذلك في مواضع عدة هي:

١- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤].

قرأ يزيد بن قُطَيْب (بها أُنزِلَ) و(ما أُنزِلَ) بالفتح مبنياً للفاعل، وكذا قرأ النَّخَعِيُّ، وأبو حيوة<sup>(٥)</sup>، وتوجيه ذلك أن الفعل فاعله مضمَر، ويحتمل أن يكون الله

(١) انظر الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار لابن إدريس ٢/٦٦٥، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٦١٥، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٣/٣١٩.

(٢) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٦٥٤ (أبو حيوة وابن أبي عبله)، شواذ القراءات للكرماني: ٤٩٤ (ابن أبي عبله)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٩/٩٦ (ابن أبي إسحاق وعيسى والأعرج)، البحر المحيط ٨/٣٧٦ وروح المعاني ٢٩/١٣٩ (يزيد بن قطيب وأبو حيوة وابن أبي عبله وزيد بن علي).

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ٢/٦٤٩، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٩/٩٦، المحرر الوجيز ٥/٤٠٣، البحر المحيط ٨/٣٧٦، الدر المصون ١٠/٥٦٨.

(٤) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٦٥٤.

(٥) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٤٨ والكشاف ١/٨٣ (يزيد وحده)، المحرر الوجيز ١/٨٦ (يزيد وأبو حيوة) =

تعالى، أو جبريل عليه السلام، والأول أظهر وألزم، وقوة الكلام تدل على ذلك<sup>(١)</sup>، ويرى أبو حيان أن في هذه القراءة التفاتاً؛ «لأنه تقدم قوله: ﴿وَمَا رَزَقَهُمْ يَفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، فخرج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة، إذ لو جرى على الأول لجاء: بما أنزلنا إليك وما أنزلنا من قبلك»<sup>(٢)</sup>.

وقرأ أبو هنيك وابن أبي عبلة<sup>(٣)</sup> بمثل هذه القراءة أيضاً ولكن في سورة النساء عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّعْنِوتِ﴾ [النساء: ٦٠]، وكذا قرأ أبو البرهسم<sup>(٤)</sup> قوله تعالى: ﴿لَنْ كِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وأما الجمهور فقد قرؤوا في المواضع الثلاثة (بما أنزل) و(ما أنزل) بصيغة المبني للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به<sup>(٥)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ، لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٣٦].

قرأ يزيد بن قُطيب (تقبَّل) بالفتح مبني للفاعل<sup>(٦)</sup>، وهذه القراءة مما انفرد بها، إذ لم أجد من ذكر قارئاً آخر معه، والفاعل على هذه القراءة مضمَر، وهو ضمير الباري تبارك وتعالى، والمعنى: ما تقبَّل الله منهم.

= البحر المحيط ١/١٦٦ وروح المعاني ١/١٢١ (الثلاثة).

(١) انظر المحرر الوجيز ١/٨٦، البحر المحيط ١/١٦٧.

(٢) البحر المحيط ١/١٦٧.

(٣) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٣٣ (أبو هنيك)، شواذ القراءات للكرماني: ١٣٧ (ابن أبي عبلة).

(٤) انظر شواذ القراءات للكرماني: ١٤٧.

(٥) انظر البحر المحيط ١/١٦٦ و٣/٢٩٢.

(٦) انظر المحرر الوجيز ٢/١٨٧، البحر المحيط ٣/٤٨٧، الدر المصون ٤/٢٥٦.

وقرأ الجمهور (تُقْبَل) بالضم مبنيًا للمفعول<sup>(١)</sup>، وحُذِفَ الفاعل لعظمته وللعلم

به.

٣- قوله تعالى: ﴿فَقَطَّعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:

[٤٥].

قرأ يزيد بن قُطيب (فَقَطَّعَ دَابِرَ) بفتح القاف في (قَطَعَ) ونصب (دابِرَ)، وشاركه في القراءة أبو السَّامِل، وأبو البرَهْهَسَم، وعكرمة<sup>(٢)</sup>.

وتوجيهها أن (قَطَعَ) فعل ماضٍ مبني للفاعل، والفاعل ضمير مستتر عائد على الله سبحانه وتعالى، أي: فَقَطَّعَ اللهُ، و(دابِرَ) مفعول به، وهذا عند أبي حيان والسمين الحلبي من الالتفات، إذ فيه خروج من ضمير المتكلم في قوله تعالى: ﴿أَخَذْنَهُمْ﴾ [الأنعام: ٤٤] إلى ضمير الغائب<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور (فَقَطَّعَ) بالضم مبنيًا للمفعول، و(دَابِرُ) مرفوع به نائب عن الفاعل<sup>(٤)</sup>.

٤- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قرأ يزيد بن قُطيب (فلما كَتَبَ) بثلاث فتحات، وشاركه في القراءة عبيد بن عمير، وابن السَّمِيفَع، وكِرْدَاب<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر البحر المحيط ٣/٤٨٧، الدر المصون ٤/٢٥٦.

(٢) انظر شواذ القراءات للكرماني: ١٦٧ (الثلاثة الأولى بدون عكرمة)، وعزيت لعكرمة وحده في المحرر الوجيز ٢/٢٩٢ والبحر المحيط ٤/١٣٥ والدر المصون ٤/٦٣٥.

(٣) انظر البحر المحيط ٤/١٣٥، الدر المصون ٤/٦٣٥.

(٤) انظر الدر المصون ٤/٦٣٥.

(٥) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهليلي: ٤٩٨ (عبيد وابن السميْفَع)، شواذ القراءات للكرماني: ٩٥ (يزيد بن قُطيب وكرداب).

وكرداب هو: الحسين بن علي البصري الملقب بكرداب، له غرائب وشواذ عن رويس، والسند إليه فيه نظر، =

والفعل في هذه القراءة مبني للفاعل على أن الله كتب، و(القتال) نصب على المفعول به، واختار الهذلي هذه القراءة، وعلل ذلك بـ«موافقة الأصول، ولأن إضافة الفعل إلى الله على حقيقته، وإلى غيره مجاز عند أكثر أصحابنا، وعليه أكثر أهل السنة»<sup>(١)</sup>.

وأما الباقيون فقد قرؤوا (كُتِبَ) على ما لم يسم فاعله، و(القتال) مرفوع به نائب عن الفاعل.

٥- قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَا أُحِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠].

قرأ يزيد بن قطيب (حَرَّمَ) بفتحتين وتشديد الراء، وهي قراءة جماعة من السلف، وقرأ بها أبو حيوة عن ابن قطيب، وعكرمة، واليهاني، وكِرْدَاب<sup>(٢)</sup>. وهذه القراءة على تسمية الفاعل، والفاعل ضمير يعود إلى الله تعالى مُنْزَلُ التوراة، أو إلى موسى عليه السلام صاحب التوراة، ودلَّ عليه ذكر كتابه؛ ولأنه كان معلوما عندهم، أو إلى الموصول (ما) من قوله تعالى: ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾؛ لأنه كتاب مُنْزَلٌ، وهو الظاهر عند أبي حيان في (البحر المحيط)<sup>(٣)</sup>؛ لأنه مذكور. واختار الهذلي هذه القراءة، وأما قراءة العامة فهي: (حُرِّمَ) مبني للمفعول، والفاعل هو الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

=روى القراءة عنه ابن الزُّفِّ الأنطاكي شيخ الرَّهَّاوي، قال الحافظ أبو العلاء: ((هذه رواية غريبة جداً، لم يقرأ بها إلا على الشيخ أبو العز الواسطي، وكان يظن بها...)) انظر غاية النهاية ١/٢٢٢.  
(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٤٩٨.  
(٢) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٥١٦ (أبو حيوة)، شواذ القراءات للكرماني: ١١٣ (البقية)، وفيه (قطيب) كذا، الكشاف ١/٣٥٨ (بلا عزو)، المحرر الوجيز ١/٤٤١ والبحر المحيط ٢/٤٩٠ والدر المصون ٣/٢٠٥ (عكرمة).  
(٣) ٢/٤٩٠، وانظر الكشاف ١/٣٥٨، الدر المصون ٣/٢٠٥.  
(٤) انظر الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٥١٦.

٦- قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [فصلت: ١٩].  
قرأ يزيد بن قطيب (يُحْشَرُ) بالياء وفتحه وضم الشين، و(أعداء) بالنصب<sup>(١)</sup>،  
وهذه القراءة مما انفرد بها، إذ لم أجد من ذكر قارئاً آخر مع ابن قطيب، وقراءته على  
البناء للفاعل، وهو الله تعالى، و(أعداء) مفعولاً به.  
وقرأ الجمهور (يُحْشَرُ) بالبناء لما لم يسم فاعله، و(أعداء) بالرفع<sup>(٢)</sup>.

### • جمع الضمير:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦].  
قرأ يزيد بن قطيب (فأزلهما) و(فأخرجهم) بالجمع فيهما<sup>(٣)</sup>، ولم أجد من ذكر  
قارئاً آخر معه، والتوجيه لهذه القراءة أنه جاء بلفظ الجمع في موضع التثنية؛ لأن  
الاثنتين جمع في المعنى، قد جمع أحدهما مع الآخر وضم إليه، وهذا من أساليب  
العرب، يقولون: ضع رحالهما، وغلماهما، وإنما هما اثنتان<sup>(٤)</sup>، وهذا التوجيه ذكره  
العكبري مع توجيه آخر، يقول: « وقرأ بعضهم (فأزلهما) بلفظ الجمع، وفيه بُعد؛  
لأنه قال بعد ذلك: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾، والوجه في الجمع أن الاثنتين جمع،  
فهو كقوله: ﴿ هَذَا خِطْمَانِ أَخْضَمُوا فِي رَيْبِهِمْ ﴾ [الحج: ١٩]، وكقوله: ﴿ إِذْ سَوَّرُوا  
الْمُحْرَابَ ﴾ [ص: ٢١]، ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٨]. قوله تعالى:  
﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ قرئ: (فأخرجهم)، ووجهه ما تقدم، ويجوز أن يكون جمع؛ لأن آدم  
وحواء أصل البشر، فأجراهما مجرى الجمع<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٤٢١ (يزيد بن قطيب)، الكشاف ٤/ ١٩٠ وأنوار التنزيل وأسرار التأويل  
(تفسير البيضاوي) ٥/ ١١٢ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ٨/ ٩ (بلا  
عزو).

(٢) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٥٧٦، البحر المحيط ٧/ ٤٧١.

(٣) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٥٩ (يزيد بن قطيب)، إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٥١ (بلا نسبة).

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٦٢٢، ٤/ ٢٠١، الجمل: ٣١٢.

(٥) إعراب القراءات الشواذ ١/ ١٥١.

وقرأ عامة السبعة: (فَأَزَلَّهُمَا) بغير ألف، من الزَّلَّة وهي الخطيئة؛ أي: استزلها وأوقعها فيها، وقرأ حمزة: (فَأَزَلَّهُمَا) بألف، من التَّنَحِيَة؛ أي نَحَّاهما. يقال: أزلته فزال<sup>(١)</sup>، فكل قراءة هنا أفادت معنى مستقلا، ويُحتمل أن تكونا بمعنى واحد، وذلك أن قراءة الجماعة (أَزَلَّهُمَا) يجوز أن تكون من (زَلَّ عن المكان) إذا تَنَحَّى عنه، فتكون من الزوال كقراءة حمزة، فَرُدَّت قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة، أو تُرَدُّ قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة فيكون معنى (أَزَلَّهُمَا): صَرَفَهُمَا عن طاعة الله تعالى، فَأَوْقَعَهُمَا في الزَّلَّة؛ لأن إغواءه وإيقاعه لهما في الزَّلَّة سبب للزوال<sup>(٢)</sup>.

• الإتيان على لفظ معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْأَصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾

[الأنعام: ٩٦].

قرأ يزيد بن قطيب (والشمس والقمر) بالجر فيها، ووافقه أبو حيوة<sup>(٣)</sup>، وهذه القراءة مبنية على قراءة (وجاعل الليل) بلفظ اسم الفاعل وإضافة معموله إليه، وهي قراءة عامة السبعة غير الكوفيين<sup>(٤)</sup>، فتكون قراءة يزيد (والشمس والقمر) عطفا على لفظ (الليل)، أي: وجاعل الشمس والقمر حسبانا، وأما إذا كانت القراءة (وجعل الليل) بلفظ الفعل فإن عطف (الشمس والقمر) يكون على

(١) انظر كتاب السبعة في القراءات: ١٥٤، الحجة للقراء السبعة ١٥/٢، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٣١١/١.

(٢) انظر الدر المصون ٢٨٧/١.

(٣) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٤٥ وإعراب القرآن للنحاس ٨٤/٢ (ابن قطيب)، شواذ القراءات للكرماني: ١٧٣ (ابن قطيب وأبو حيوة)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٤٥/٧ (ابن قطيب)، المحرر الوجيز ٣٢٦/٢ والبحر المحيط ١٩٠/٤ (أبو حيوة).

(٤) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، ولفظ الفعل (جعل) عاصم والكسائي وحمزة، انظر كتاب السبعة في القراءات: ٢٦٣.

(الإصباح) <sup>(١)</sup>.

والجر في (الشمس والقمر) جائز عند الزجاج <sup>(٢)</sup>، وضعيف عند أبي جعفر النحاس؛ لضعف الخافض من جهة، ولوجود الفاصل <sup>(٣)</sup>.

وذكر مكي بن أبي طالب إجماع القراء على نصب (والشمس والقمر) على إضمار (فعل)، ولم يحمّله على (فاعل) فيخفضوه <sup>(٤)</sup>، وما ذكره مكي منتقض بقراءة ابن قطيب وأبي حيوة كما سبق، وعلّق القرطبي على ما ذكره مكي بقوله: «يريد مكي والمهدوي وغيرهما إجماع القراء السبعة والله أعلم» <sup>(٥)</sup>.

وقرأ الجمهور (والشمس والقمر)، وهي على العطف في قراءة الكوفيين (وجعل الليل)، وأما في قراءة باقي السبعة (وجاعل الليل) فنصب (والشمس والقمر) قيل فيه ما يأتي <sup>(٦)</sup>:

١- إن كان زمن (جاعل) الماضي - وهو الظاهر بدليل قراءة الكوفيين - فنصب (والشمس والقمر) على إضمار فعل دلّ عليه (جاعل)، أي: وجعل الشمس والقمر؛ لأن (جاعل) هنا لا يعمل على رأي نحاة البصرة؛ لكونه بمعنى المضي.

٢- وإن كان زمن (جاعل) غير ماض فيكون إذ ذاك عاملاً، وفي نصب (والشمس والقمر) وجهان هما:

أ- النصب على إضمار فعل أيضاً، وهذا ظاهر كلام سيبويه الذي لا يجيز العطف

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٥٢٣.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٧٤.

(٣) انظر إعراب القرآن ٢/٨٤.

(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ١/٤٤١ و ٤٤٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٧/٤٥.

(٦) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ٧/٢٨٣، الكشف ٢/٤٧، البحر المحيط ٤/١٩٠،

الدر المصون ٥/٦١.

بالنصب على محل معمول اسم الفاعل<sup>(١)</sup>؛ لفقد الطالب للعمل، وصححه ابن عقيل<sup>(٢)</sup>.

ب- النصب عطفًا على محل معمول اسم الفاعل المجرور (الليل)، وحسن عطف ذلك على محل (الليل) لا على لفظه؛ لدخول قوله: (سَكَنَّا) بينه وبين (الليل)، وهذا رأي الطبري والزخشي<sup>(٣)</sup> وغيرهما، قال البيضاوي: «وعلى هذا يجوز أن يكون (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) عطفًا على محل (الليل)، ويشهد له قراءتها بالجر، والأحسن نصبهما بـ(جعل) مقدراً<sup>(٤)</sup>، والإتيان بالنصب على محل معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة أجازته بعض النحاة<sup>(٥)</sup>.

#### • تعدد الإعراب في الاسم:

وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٠].  
قرأ يزيد بن قطيب (الجنُّ) بالرفع، ووافقه في ذلك أبو حيوة، وأبو المتوكل، وأبو عمران، والجحدري<sup>(٦)</sup>.

وروي عن يزيد بن قطيب أيضا أنه قرأ (الجنُّ) بالجر، ووافقه أبو البرهسَم، وأبو حيوة، وابن أبي عبله، ومعاذ القارئ، وشعيب بن أبي حمزة<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر الكتاب ١/١٦٩ و١٧١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١١٩/٢.

(٣) انظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) ٧/٢٨٣، الكشاف ٢/٤٧.

(٤) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ٢/٤٣٣.

(٥) انظر أوضح المسالك ٣/٢٣١، المقاصد الشافية ٤/٣٠٧ و٣٠٨.

(٦) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٤٥ (أبو حيوة)، شواذ القراءات للكرماني: ١٧٤ (أبو حيوة)، المحرر الوجيز ٢/٣٢٩ (يزيد بن قطيب وأبو حيوة)، زاد المسير ٣/٩٦ (أبو المتوكل وأبو عمران وأبو حيوة والجحدري)، البحر المحيط ٤/١٩٦ والدر المصون ٥/٨٥ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ٣/١٦٧ (يزيد بن قطيب وأبو حيوة).

(٧) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٤٥ (أبو البرهسَم)، شواذ القراءات للكرماني: ١٧٤ (أبو حيوة)، =



وتوجيه قراءة الرفع على أن (الجنّ) خبر لمبتدأ مقدر، أي: هم الجنّ، والكلام جواب لمن قال: مَنْ الذي جعلوه شريكاً؟ فقليل له: هم الجنّ، وذلك يكون على سبيل الاستعظام لما فعلوه، والانتقاص لمن جعلوه شريكاً لله سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

وذكر أبو جعفر النحاس ومكي بن أبي طالب أن الكسائي أجاز رفع (الجن)، بمعنى: هم الجن<sup>(٢)</sup>، وعلّق السمين الحلبي على ما ذكره مكي بقوله: «فلم يَرَوْها عنه قراءة، وكأنه لم يَطَّلَع على أن غيره قرأها كذلك»<sup>(٣)</sup>.

وأما توجيه قراءة الجر فقليل في ذلك وجهان :

أحدهما : أن «الجر على الإضافة التي للتبيين، والمعنى: أشركوهم في عبادته؛ لأنهم أطاعوهم كما يطاع الله»، قاله الزمخشري في (الكشاف)<sup>(٤)</sup>.

ولا يتضح معنى هذه القراءة على توجيه الزمخشري عند أبي حيان؛ لأن التقدير: وجعلوا شركاء الجن لله، وهذا معنى لا يظهر كما قال<sup>(٥)</sup>، وردّ السمين الحلبي بقوله: «قلت: معناها واضح بما فسره الزمخشري في قوله: والمعنى أشركوهم في عبادتهم... إلى آخره؛ ولذلك سمّاها إضافة تبيين، أي: إنه بيّن الشركاء، كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن»<sup>(٦)</sup>.

= المحرر الوجيز ٣٢٩/٢ (يزيد بن قطيب وأبو حيوة وشعيب بن أبي حمزة)، زاد المسير ٩٦/٣ (ابن أبي عبلة ومعاذ القارئ)، البحر المحيط ١٩٦/٤ والدر المصون ٨٥/٥ (يزيد بن قطيب وأبو حيوة وشعيب بن أبي حمزة).

(١) انظر الكشاف ٥٠/٢، التفسير الكبير للرازي ٩٤/١٣، إعراب القراءات الشواذ ٥٠١/١، البحر المحيط ١٩٦/٤، الدر المصون ٨٥/٥.

(٢) انظر إعراب القرآن ٨٧/٢، مشكل إعراب القرآن ٢٦٤/١، وذكر ذلك أيضا القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٥٢/٧.

(٣) الدر المصون ٨٥/٥.

(٤) ٥٠/٢، وانظر إعراب القراءات الشواذ ٥٠٢/١.

(٥) انظر البحر المحيط ١٩٦/٤.

(٦) الدر المصون ٨٦/٥.

والآخر: أن يكون على تقدير حرف جر، أي: من الجنّ، كما قرأ ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، فحذف الجار وأبقى عمله، وهذا ضعيف على كل حال، كما قال العكبري<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الجمهور (الجنّ) بالنصب، وفي توجيه ذلك خمسة أوجه ذكرها السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، أذكرها باختصار، وقد جاء وجه منها مؤيداً بقراءة يزيد بن قطيب؛ ولذا أبدأ بذكره:

١- أن يكون (الجنّ) منصوباً بفعل مضمّر جواب لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل فقال بعد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾: مَنْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ؟ فقيل: الجنّ، أي: جعلوا الجنّ، نقله أبو حيان عن شيخه أبي جعفر بن الزبير، وجعله أحسن الأوجه<sup>(٤)</sup>، ويؤيد ذلك قراءة يزيد بن قطيب (الجنّ) بالرفع، على تقدير: هم الجنّ، كما سبق ذكره.

٢- وهو الظاهر أن (الجنّ) المفعول الأول، والثاني (شركاء) قُدّم، ولفظ الجلالة (الله) متعلّق بـ(شركاء)، والجعل هنا بمعنى: التصيير، وفائدة التقديم كما قال الزمخشري: «استعظام أن يتخذ الله شريك من كان ملكاً، أو جنياً، أو إنسيّاً؛ ولذلك قُدّم اسم الله على الشركاء»<sup>(٥)</sup>.

٣- أن يكون (شركاء) المفعول الأول، ولفظ الجلالة (الله) متعلّق بمحذوف، على أنه المفعول الثاني، و(الجنّ) بدل من (شركاء)، أجاز ذلك الفراء، والأخفش،

(١) قراءته: (وجعلوا الله شركاء من الجن وهو خلقهم)، انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٤٧.

(٢) انظر إعراب القراءات الشواذ ١/٥٠٢.

(٣) انظر الدر المصون ٥/٨٣-٨٥.

(٤) انظر البحر المحيط ٤/١٩٦.

(٥) الكشف ٢/٥٠.

والزجاج، والنحاس، والزخشي وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وهذا الوجه ضعفه بعضهم، قال الرازي: «قال بعض المحققين: هذا ضعيف؛ لأن البدل ما يقوم مقام المبدل، فلو قيل: وجعلوا لله الجن، لم يكن كلاماً مفهوماً، بل الأولى جعله عطف بيان»<sup>(٢)</sup>.

ولم يجوز الإعراب على البدلية أيضاً أبو حيان للعلة نفسها التي ذكرها الرازي، ورد السمين الحلبي بأن السابقين أجازوا أن يكون (الجنّ) بدلاً من (الشركاء)، ومفسراً للشركاء، هذا نصّ عبارتهم، وهو معنى صحيح، أي: كون البدل مفسراً، فلا معنى لردّ هذا القول، كما أنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محلّ المبدل منه<sup>(٣)</sup>.

٤- أن يكون (شركاء) المفعول الأول، و(الجن) المفعول الثاني، قاله الحوفي كما ذكر السمين، وهذا لا يصحّ؛ لأن «الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل، والثاني خبر في الأصل، وتقرّر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ، والنكرة خبراً، من غير عكس إلا في ضرورة»<sup>(٤)</sup>.

٥- أن يكون (شركاء الجن) مفعولين على ما تقدّم بيانه، ولفظ الجلالة (الله) متعلق بمحذوف على أنه حال من (شركاء)؛ لأنه لو تأخر عنها لجاز أن يكون صفة لها، قاله أبو البقاء<sup>(٥)</sup>، وهذا لا يصحّ؛ «لأنه يصير المعنى: جعلوهم شركاء في حال كونهم لله أي: مملوكين، وهذه حال لازمة لا تنفك، ولا يجوز أن يقال إنها غير

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٤٨، معاني القرآن للأخفش ١/٣١١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٧٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٧، الكشاف ٢/٥٠.

(٢) التفسير الكبير ١٣/٩٤.

(٣) انظر الدر المصون ٥/٨٤.

(٤) الدر المصون ٥/٨٤.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٥٢٦.

منتقلة لأنها مؤكدة إذ لا تأكيدَ فيها هنا، وأيضا فإن فيه تهيئة العامل في معمول وَقَطَعَهُ عنه؛ فإن (شركاء) يطلب هذا الجارَّ ليعمل فيه، والمعنى منصبٌ على ذلك»<sup>(١)</sup>.

• جواز الإعراب والبناء في ظرف الزمان:

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِن خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦].

قرأ يزيد بن قطيب (ومن خزي يومئذ) بتنوين المصدر (خزي)، وفتح ميم الظرف (يوم)، وقرأ بذلك أيضا اليماني، وخارجة عن نافع، وطلحة، وأبان بن تغلب، وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وتوجيه هذه القراءة أن الظرف منصوب بالمصدر، وعلى هذا تكون فتحة ميم الظرف إعراب<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن تكون الفتحة فتحة بناء، بُني الظرف لما أضيف إلى غير متمكن وهو (إذ)، والمضاف إلى المبني يجوز جعله مبنيًا<sup>(٤)</sup>.

وقرأ الجمهور بإضافة (خزي) إلى (يوم)، وفتح ميم (يوم) الكسائي ونافع باختلاف عنه، وعلى هذه القراءة تكون الفتحة فتحة بناء؛ لإضافة (يوم) إلى (إذ) وهو غير متمكن، وقرأ باقي السبعة بكسر الميم، فتكون الكسرة كسرة إعراب بإضافة (خزي) إلى (يوم)<sup>(٥)</sup>.

(١) الدر المصون ٥/ ٨٥.

(٢) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٢٣٦ (يزيد بن قطيب واليماني وخارجة عن نافع)، زاد المسير ٤/ ١٢٦ (أبن مسعود رضي الله عنه)، البحر المحيط ٥/ ٢٤١ والدر المصون ٦/ ٣٥٠ (طلحة وأبان بن تغلب).

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩١، المحرر الوجيز ٣/ ١٨٦، البحر المحيط ٥/ ٢٤١، الدر المصون ٦/ ٣٥٠.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٣/ ١٨٦، الدر المصون ٦/ ٣٥٠.

(٥) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٣٣٦، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٩١، الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٤٨، زاد المسير ٤/ ١٢٦، المحرر الوجيز ٣/ ١٨٦.

بقي أن أشير إلى أنه بمثل ما قرأ يزيد بن قطيب آية سورة هود قرأ عاصم وحمزة قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمٍ إِذْ آمَنُوا﴾ [النمل: ٨٩]، بتنوين (فزع)، وفتح (يوم)<sup>(١)</sup>، وكذلك قرأ أبو حيوة قوله تعالى: ﴿يُودُ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْقَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ بِبَيْنِهِ﴾ [المعارج: ١١]، بتنوين (عذاب)، وفتح (يوم)<sup>(٢)</sup>.

### ● إثبات ياء المتكلم ساكنة في المنادى:

وجاء ذلك في موضعين:

١- قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢].

٢- قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٨].

قرأ يزيد بن قطيب والحسن (ياويلتي) بكسر التاء وإثبات ياء المتكلم ساكنة<sup>(٣)</sup>، وهذه القراءة جاءت على لغة إثبات الياء ساكنة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وليس إثباتها بالمختار، وأكثر ما في القرآن من هذا الباب بالحذف؛ لأن الأكثر في كلام العرب حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة، وحسن ذلك لأن الاسم منادى، والنداء موضع تغيير<sup>(٤)</sup>، قال أبو جعفر النحاس: «كان الأصمعي ينشد بيت زهير:

تَبَصَّرَ خَلِيلٍ هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنٍ      تَحَمَّلْنَ بِالْعَلِيَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٣٣٦.

(٢) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٦٢.

(٣) انظر قراءة آية سورة هود في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٦٥ (يزيد بن قطيب والحسن)، الكشاف ٢/٣٨٨ ومدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ٢/٢٨٢ والبحر المحيط ٥/٢٤٤ والدر المصون ٦/٣٥٧ وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود) ٤/٢٢٥ (الحسن). وانظر قراءة آية سورة الفرقان في: إعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٨ (الحسن)، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٠٦ (يزيد بن قطيب والحسن)، شواذ القراءات للكرماني: ٣٤٨ (الحسن)، البحر المحيط ٦/٤٥٤ (يزيد بن قطيب والحسن)، الدر المصون ٨/٤٨٠ (الحسن).

(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٣/١٥٨، الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/٦٧٢، شرح المفصل ٢/١١.

(٥) من الطويل، انظر الديوان: ١٠٣، والرواية فيه: (خليلي) بالياء.

وينكرُ رواية مَنْ روى: (تبصر خليلي)؛ لأنه كان يقصد الروايات الصحاح الفصيحة، ولا يعرِّج على الشاذ...»<sup>(١)</sup>.

وأصل الدعاء بالويل ونحوه في التفجّع؛ لشدة مكروه يذهب النفس، ثم استعمل بعدُ في عَجَب يذهب النفس، وهي كلمة تخف على أفواه النساء إذا طرأ عليهنَّ ما يعجبُنَّ منه<sup>(٢)</sup>، وأما الرجل فإنه ينادي ويلته، وهي هلكته، يقول لها: تعالي فهذا أوانك<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور (ياويلتي) بفتح التاء وبعدها ألف، والألف بدل من ياء المتكلم، وقيل: ألف الندبة، ويوقف عليها بهاء السكت<sup>(٤)</sup>.

#### • الجمع بين لغتين في لفظة (أم):

وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنَومَ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤].

قرأ يزيد بن قطيب (يا بن إم) بكسر الهمزة وفتح الميم، ولم أجد أحدا غير الكرمانى ذكر هذه القراءة فيما رجعت إليه من مراجع<sup>(٥)</sup>، وقد قرأ الأعمش (ابن إم) أيضا في قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]<sup>(٦)</sup>، وفي هذه القراءة جمع بين لغتين في (أم)، وهما كسر همزتها وفتح ميمها، فأما كسر الهمزة فهو أحد اللغات الجائزة في (أم) كما جاء في المعاجم<sup>(٧)</sup>، وقيد ابن مجاهد كسر الهمزة بوقوع (أم) بعد كسرة أو ياء ساكنة، وقد قرأ الكسائي وحمزة (أم) بكسر الهمزة،

(١) إعراب القرآن ٣/١٥٨.

(٢) انظر البحر المحيط ٥/٢٤٤.

(٣) انظر الكشف ٣/٢٨١، التفسير الكبير للرازي ٢٤/٦٧، البحر المحيط ٦/٤٥٤.

(٤) انظر المحرر الوجيز ٣/١٩٠، البحر المحيط ٥/٢٤٤، الدر المصون ٦/٣٥٧.

(٥) انظر شواذ القراءات للكرمانى: ٣١١.

(٦) انظر شواذ القراءات للكرمانى: ١٩٤.

(٧) انظر الكتاب ٤/١٤٦، جمهرة اللغة ١/٢٣ (أمم)، المصباح المنير ١/٢٣ (أمم)، تاج العروس ٣١/٢٣٠ (أمم).

وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا مِمَّ أُلْتُ﴾ [النساء: ١١]<sup>(١)</sup>، وفي قراءة ابن قُطَيْب لم تقع (أم) بعد كسرة أو ياء ساكنة، فكأن الكسر لغة عامة وليست مقيدة.

وأما فتح ميم (أم) فهو إحدى اللغات الجائزة فيها حال كونها مضافة إلى ياء المتكلم، و(أم) مضافة إلى المنادي، وفي توجيه ذلك قولان:

قول البصريين: وهو أن (ابن أم) بُنِيَ على الفتح؛ لترْكُبهما تركيب (خمسة عشر)، فالفتح حركة بناء، وليس (ابن) مضافاً لـ (أم).

وقول الكوفيين: وهو أن (ابن) مضاف لـ (أم)، و(أم) مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قلبت ألفاً، كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حُذفت الألف، واجتزئ عنها بالفتحة، كما يُجْتزأ عن الياء بالكسرة، وعلى هذا تكون الفتحة على (ابن) حركة إعراب<sup>(٢)</sup>.

وأما قراءة السبعة فقد قرأ الحرميّان وأبو عمرو وحفص عن عاصم (ابن أم) بفتح الميم، وتوجيهه ما سبق ذكره قبل قليل، وقرأ ابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر بكسر الميم<sup>(٣)</sup>، وفي توجيه ذلك قولان<sup>(٤)</sup>:

قول البصريين: وهو أن الكسر بناء لأجل ياء المتكلم، والاسم المركب أضيف لياء المتكلم فكُسر آخره، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة، فهو نظير: يا أحدَ عشري، ثم: يا أحدَ عشرٍ بال حذف.

وقول الكوفيين: وهو أن الكسر إعراب، وحُذفت الياء مجتزأً عنها بالكسرة، كما

(١) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٢٢٧، الحجة للقراء السبعة ٣/١٣٨.

(٢) انظر معاني القرآن للقراء ١/٣٩٤، معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٢، الحجة للقراء السبعة ٤/٨٩، التبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٦، الدر المصون ٥/٤٦٧.

(٣) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٢٩٥ و٤٢٣.

(٤) انظر الحجة للقراء السبعة ٤/٩٢، المحرر الوجيز ٢/٤٥٧ و٤/٦٠، البحر المحيط ٤/٣٩٤، الدر المصون ٥/٤٦٧.

اجتزى بالفتحة عن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم.

● إحلال الفعل المتعدي لاثنين محل الفعل المتعدي لواحد:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾

[المؤمنون: ٧١].

قرأ يزيد بن قطيب (أتيناهم) بالمد، ورُويت عن أبي عمرو<sup>(١)</sup>، فيكون الفعل في هذه القراءة من (أتى) بمعنى: أعطى، وهو متعد لمفعولين، أولهما الضمير، والثاني يُحتمل أن يكون غير مذكور، ويُحتمل أن يكون (بذكرهم) والباء مزيدة فيه<sup>(٢)</sup>، وعلى هذه القراءة -كما يقول الألويسي- لا حاجة إلى ارتكاب مجاز، أو دعوى حذف مضاف، كما في قراءة الجمهور على تقدير جعل الباء للمصاحبة<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور بنون العظمة (أتيناهم)، فيكون الفعل من (أتى) بمعنى: جاء، قال النيسابوري: «إن كانت الباء للتعدية فظاهر، وإن كانت للمصاحبة فعلى حذف مضاف، أي: أتاهم رسولنا متلبساً بالكتاب الذي هو ذكْرهم، أي: وَعَظْهم، أو وصيتهم وفخرهم، أو الإضافة بدل اللام العهدي، أي: بالذكر الذي كانوا يتمنونونه ويقولون: ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولِينَ﴾ ﴿لَكُنَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾ [الصفات ١٦٨ و١٦٩]»<sup>(٤)</sup>، وذكر أبو حيان أن نسبة الإتيان الحقيقي إلى الله لا تصح وإنما هو مجاز، أي: بل أتاهم كتابنا أو رسولنا<sup>(٥)</sup>.

وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ويونس عن أبي عمرو بقاء المتكلم،

(١) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٣٣٧ (يزيد بن قطيب)، المحرر الوجيز ٤/ ١٥١ والبحر المحيط ٦/ ٣٨٢

والدر المصون ٨/ ٣٦٠ وروح المعاني ١٨/ ٥٣ (أبو عمرو).

(٢) انظر الدر المصون ٨/ ٣٦٠.

(٣) انظر روح المعاني ١٨/ ٥٣.

(٤) غرائب القرآن ووعائب الفرقان ٥/ ١٢٩.

(٥) انظر البحر المحيط ٦/ ٣٨٢.



وذكر أبو حيان أن يزيد بن قطيب قرأ هذه الآية (أَتَيْتَهُمْ) بتاء الخطاب - وهذا ما نُقل عنه أيضا في توجيه الآية الآتية - وهي كذلك قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي البرهسَم، وأبي حيوة، والجحدري، وأبي رجاء<sup>(١)</sup>.

#### ● إحلال ضمير الخطاب محل ضمير المتكلم:

وذلك في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَتَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٠].

قرأ يزيد بن قطيب (أَتَيْتَهُمْ) بفتح التاء، وكذلك قرأ ابن أبي إسحاق، وأبو البرهسَم، وأبو حيوة<sup>(٢)</sup>، وعلى هذه القراءة تكون التاء تاء الخطاب للرسول ﷺ. وقرأ الجمهور بنون العظمة، وذلك على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه، وقرئ أيضا (أَتَيْتُهُمْ) بتاء المتكلم، أي: بل أتَيْتُهُمْ أنا<sup>(٣)</sup>.

#### ● نصب الاسم بعامل مقدر:

في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ١].

قرأ يزيد بن قطيب (سورة) بالنصب، وهي قراءة عدد من القراء وهم: أم الدرداء رضي الله عنها، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأبو رزين العقيلي، وطلحة بن مُصَرِّف، ومجاهد، ورويت عن أبي الدرداء رضي الله عنه، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، ولعل

(١) انظر المحاسب ٩٨/٢ وإعراب القراءات الشواذ ١٦٤/٢ (بلا نسبة)، البحر المحيط ٣٨٢/٦ والدر المصون ٣٦٠/٨ (كلهم).

(٢) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٠٠ (يزيد بن قطيب وأبو البرهسَم وأبو حيوة)، البحر المحيط ٤١٤/٦ والدر المصون ٣٦٣/٨ وروح المعاني ٥٩/١٨ (ابن أبي إسحاق).

(٣) انظر الكشاف ٢٠٣/٣، البحر المحيط ٤١٤/٦، الدر المصون ٣٦٣/٨.

(٤) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٠١ (عيسى بن عمر)، المحاسب ٩٩/٢ (أم الدرداء رضي الله عنها وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني وعمر بن عبد العزيز)، الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٦٠٧ (ابن أبي عبلة وأبو حيوة ومحبوب عن أبي عمرو)، شواذ القراءات للكرمانلي: ٣٣٩ (يزيد بن قطيب وأم الدرداء رضي الله عنها وعيسى البصري وعيسى الكوفي وعمر بن عبد العزيز)، زاد المسير ٤/٦ (أبو رزين العقيلي وابن =

القراءة بنصب (سورة) لم تبلغ الفراء حيث قال: «وما رأيت أحدا قرأ به»<sup>(١)</sup>، وفي توجيه النصب في هذه القراءة أربعة أوجه هي<sup>(٢)</sup>:

١- النصب على المفعولية بفعل مقدر غير مفسَّر بما بعده، ويكون ذلك على معنى التحضيض، والتقدير: أتْلُ سورةً، أو اقرأ سورةً، وقدَّره بعضهم بالجمع: اقرأوا سورةً، أو تأملوا وتدبروا سورةً أنزلناها، «لأن الخطابات الآتية بعده كذلك، وليس بلازم؛ لأن الفعل متضمن معنى القول، فيكون الكلام حينئذ نظير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، ولا شك في جوازه<sup>(٣)</sup>».

٢- النصب على المفعولية بفعل مضمَر يُفسَّر ما بعده، ويكون ذلك من باب الاشتغال، والتقدير: أنزلنا سورةً أنزلناها، والفرق بين الوجه الأول والثاني أن جملة (أنزلناها) في محل نصب صفة على الوجه الأول، ولا محل لها على الوجه الثاني.

واستشكَّل أبو حيان النصب على الاشتغال هنا؛ لأن فيه الابتداء بالانكسار من غير مسوِّغ<sup>(٤)</sup>، «ومعنى ذلك: أنه ما من موضع يجوز [فيه] النصب على الاشتغال إلا ويجوز أن يُرفَع على الابتداء، وهنا لو رُفِعَتْ (سورة) بالابتداء لم يُجْز؛ إذ لا مُسوِّغ، فلا يقال: رجلاً ضربته لامتناع: رجلٌ ضربته»<sup>(٥)</sup>، وأجاب أبو حيان عن هذا

=أبي عبله ومحبوب عن أبي عمرو، التفسير الكبير ٢٣/١١٣ (طلحة بن مصرف)، المحرر الوجيز ٤/١٦٠ (عيسى بن عمر ومجاهد وعمر بن العزيز وأبو الدرداء رضي الله عنه)، البحر المحيط ٦/٣٩٢ (عمر بن عبد العزيز ومجاهد وعيسى بن عمر الثقفي البصري وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي وابن أبي عبله وأبو حيوة ومحبوب عن أبي عمرو وأم الدرداء رضي الله عنه).

(١) معاني القرآن ٢/٢٤٤.

(٢) انظر المحتسب ٢/٩٩، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٣٦، المحرر الوجيز ٤/١٦٠، البحر المحيط ٦/٣٩٢، الدر المصون ٨/٣٧٨.

(٣) روح المعاني ١٨/٧٥.

(٤) انظر البحر المحيط ٦/٣٩٢.

(٥) الدر المصون ٨/٣٧٨.

الاستشكال بأنه إن اعتُقد حذفُ وصفِ جاز، أي: سورةٌ مُعظِّمة، أو مَوْصَّحة أنزلناها<sup>(١)</sup>.

٣- النصب على الإغراء باسم فعل أمر مقدر، والتقدير: دونك سورة، قاله الزمخشري، وردّه أبو حيان؛ لأن حذف أداة الإغراء هنا لا يجوز<sup>(٢)</sup>، قال الألويسي: «لضعفها في العمل؛ لِمَا أن عملها بالحمل على الفعل، وكلام ابن مالك يقتضي جوازه، وزعم أنه مذهب سيويه، وفيه بحث»<sup>(٣)</sup>، وكلام ابن مالك في (شرح الكافية الشافية)<sup>(٤)</sup> لا يقتضي الجواز على الإطلاق، يقول: «فإن إضمار اسم الفعل متقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيويه».

٤- النصب على الحال من (ها) في (أنزلناها)، والحال من الضمير يجوز أن تتقدم عليه، أجازته الفراء<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا فالضمير في (أنزلناها) ليس عائدا على سورة، بل على الأحكام، كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورة، أي في حال كونها سورة من سور القرآن، وإلى هذا ذهب أبو حيان<sup>(٦)</sup>، وقال الألويسي: «وربما يقال: يجوز أن يكون الضمير للسورة الموجودة في العلم من غير ملاحظة تقييدها بوصف، و(سورة) المذكورة موصوفة بما يدل عليه تنوينها، فكأنه قيل: أنزلنا السورة حال كونها سورة عظيمة، ولا يخفى أن كل ذلك تكلف لا داعي إليه مع وجود الوجه الذي لا غبار عليه»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر البحر المحيط/٦/٣٩٢.

(٢) انظر الكشف/٣/٢١١، البحر المحيط/٦/٣٩٢.

(٣) روح المعاني/١٨/٧٥.

(٤) ١٣٩٥/٣.

(٥) انظر معاني القرآن/٢/٢٤٤.

(٦) انظر البحر المحيط/٦/٣٩٢.

(٧) روح المعاني/١٨/٧٥.

وقرأ الجمهور (سورة) بالرفع، ويجوز في الرفع وجهان<sup>(١)</sup>:  
 أحدهما: أن تكون (سورة) خبراً لمبتدأ مضمراً، أي: هذه سورة.  
 والآخر: أن تكون (سورة) مبتدأً، والجملة بعدها صفة لها، وهذا هو المَسْوُغُ  
 للابتداء بالنكرة، والخبر إما الجملة من قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور: ٢] وما بعدها،  
 والمعنى: السورة المنزلة المفروضة كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها  
 بدءٌ وختمٌ، وإما أن الخبر محذوف، أي: فيما يُتلى عليكم سورة، أو فيما أنزلنا سورة.  
 وأجاز أبو عبيدة والأخفش<sup>(٢)</sup> أن تكون (سورة) مبتدأً، وخبره جملة (أنزلناها)،  
 ولا يبعد ذلك شريطة أن تقدر صفة محذوفة للمبتدأ، أي: سورة عظيمة أنزلناها.

● إبدال الظاهر من الضمير عائد الموصول:

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَوُا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ  
 وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ [لقمان: ٢٠].

قرأ يزيد بن قطيب (نعمة ظاهره وباطنه) بالهاء والرفع فيهن، ولم أجد - فيما  
 رجعت إليه من مراجع - من ذكر قارئاً آخر معه، بل لم يذكرها أحد منسوبة إليه إلا  
 الكرمانى، وجاءت عند العكبري بلا نسبة<sup>(٣)</sup>، وقراءته (نعمة) بالجمع موافقة لمن  
 قرأ بذلك من السبعة كما سيأتي، وأما قراءته (ظاهره وباطنه) فهي مما انفرد بها،  
 ووجهها العكبري بقوله: «قوله تعالى: ﴿ظَهْرَهُ وَبَاطِنَهُ﴾ يقرآن بضم الراء والنون،  
 والهاء ضمير، والتقدير: الذي هو في السموات، ثم أبدل (ظاهره وباطنه) من عائد

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٤٣، المحتسب ٢/٩٩، الكشف ٣/٢١١، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٦٣،  
 المحرر الوجيز ٤/١٦٠، البحر المحيط ٦/٣٩٢، الدر المنصور ٨/٣٧٧.

(٢) انظر رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢/٦٣، ورأي الأخفش في التفسير الكبير ٢٣/١١٣، وهما معا في الجامع  
 لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٢/١٥٨.

(٣) انظر شواذ القراءات للكرمانى: ٣٧٨، إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٢٩٠.

(الذي)، وجرى طول الكلام مجرى التوكيد<sup>(١)</sup>، وعلى هذا يكون المعنى: أن الله سبحانه وتعالى سخر لنا الظاهر والباطن في السماوات والأرض.  
واختلف القراء السبعة في جمع وتوحيد (نعمه) فقرأ نافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم (نِعْمَةً) بالجمع مضافاً لهاء الضمير، فتكون (ظاهرة) حال منها، وقرأ ابن كثير، وابن عامر، وحزمة، والكسائي، وعاصم وأبي عمرو في رواية عنها (نِعْمَةً) على الأفراد بسكون العين، وتنوين تاء التأنيث، اسم جنس يُراد به الجمع، و(ظاهرة) نعت لها<sup>(٢)</sup>.

#### • نصب الاسم على العطف أو الاشتغال مع تغيير صيغة الفعل:

في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [لقمان: ٢٧].

قرأ يزيد بن قطيب (والبحر يُمُدُّه) بنصب (البحر)، وضم الياء وكسر الميم من (يُمُدُّه)، والجمع بينهما في القراءة مما انفرد به<sup>(٣)</sup>.  
وقرأ بنصب (البحر) أبو عمرو وحده من السبعة، ومن غيرهم ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، ويعقوب، واليزيدي، وابن شاهي<sup>(٤)</sup>.

(١) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٩٠.

(٢) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٥١٣، الحجة للقراء السبعة ٥/ ٤٥٧، المحرر الوجيز ٤/ ٣٥٢، البحر المحيط ٧/ ١٨٥، الدر المصون ٩/ ٦٧.

(٣) انظر شواذ القراءات للكرماني: ٣٧٩.

(٤) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٥١٣ (أبو عمرو)، التبيان الجامع لعلوم القرآن للطوسي ٨/ ٢٨٤ (أبو عمرو ويعقوب وابن شاهي)، المحرر الوجيز ٤/ ٣٥٤ (أبو عمرو وابن أبي إسحاق وعيسى)، إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/ ٣٦٤ (أبو عمرو ويعقوب واليزيدي).

وابن شاهي هو: الفضل بن يحيى بن شاهي الأنباري، روى القراءة عرضاً وساعاً عن حفص عن عاصم، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن بشار والفضل بن شاذان، قال الفضل: "قرأت على حفص وكتب لي القراءة من أول =

وقرأ (يُمَدُّه) الحسن، وابن هرمز الأعرج، وأبو البرههَسَم<sup>(١)</sup>، وقرأ بذلك مع (بحر) نكرة ابن مسعود رضي الله عنه، وطلحة بن مُصَرَّف<sup>(٢)</sup>.

وفي توجيه نصب (البحر) قولان:

١- النصب عطفًا على (ما) اسم (أنَّ) في قوله: (ولو أنّها)، أي: ولو أنّ البحرَ، وجملة (يُمَدُّه) الخبر، هذا ما عليه أكثر المعربين<sup>(٣)</sup>.

فإن قيل: إن من شرط أبي عمرو أن يرفع المعطوف على (أنَّ) بعد تمام الخبر، فكيف عطف بالنصب هنا؟، فالجواب « أن (لو) تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر، فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إن) قبل تمام خبرها، والدليل على ذلك أن تمام الخبر هاهنا في قوله: ﴿مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وهذا أدل دليل على دقة تمييز أبي عمرو، ولطافة حذقه بالعربية<sup>(٤)</sup>.

وجوّز الطبرسي أن يكون الخبر مقدّرًا؛ لدلالة الكلام عليه، وجعله الأولى، والتقدير: ولو أن البحر مداد، و(يُمَدُّه سبعة أبحر) منصوبة على الحال عنده<sup>(٥)</sup>.

=القرآن إلى آخره بخطه"، وقال الداني في (جامعه): "إن الفضل هذا هو جد أحمد بن بشار"، وأحمد بن بشار هو عم القاسم بن محمد بن بشار الأنباري والد أبي بكر محمد النحوي المعروف، انظر غاية النهاية ١٢/٢ و٢٣.

(١) انظر المحتسب ١٦٩/٢ (الأعرج والحسن)، شواذ القراءات للكرماني: ٣٧٩ (أبو البرههَسَم)، المحرر الوجيز ٤/٣٥٤ (الحسن)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٤/٧٧ (الحسن وابن هرمز)، البحر المحيط ٧/١٨٦ والدر المصون ٩/٧١ (الحسن وابن هرمز).

(٢) انظر المحتسب ١٦٩/٢ (ابن مسعود رضي الله عنه وطلحة بن مصرف)، الكشاف ٣/٥٠٧ والمحرر الوجيز ٤/٣٥٤ (ابن مسعود رضي الله عنه)، مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٨/٥٠٣ (ابن مسعود رضي الله عنه وطلحة بن مصرف).

(٣) انظر الكتاب ٢/١٤٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٢٠٠، الحجة للقراء السبعة ٥/٤٥٨، المحتسب ٢/١٦٩، غرائب القرآن ورعائب الفرقان للنيسابوري ٥/٤٢٨، الكشاف ٣/٥٠٧، المحرر الوجيز ٤/٣٥٤، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٤/٧٧.

(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٨٦، التبيان الجامع لعلوم القرآن للطوسي ٨/٢٨٤.

(٥) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن ٨/٥٠٣.

ولا يستقيم جعل جملة (يَمُدّه) حالاً من المبتدأ عند مَنْ لم يجوز مجيئه منه، ومنهم ابن الحاجب الذي علل ذلك بقوله: «لأنه يؤدي إلى تقييد المبتدأ الجامد بالحال؛ لأنها لبيان هيئة الفاعل والمفعول، والمبتدأ لا فاعل ولا مفعول، فهو ممتنع، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ لا خبر له، ألا ترى أنه لا يستقيم أن يكون خبر الأول؛ لأن (أقلام) خبر الأول، فلا يستقيم أن يقدر مثلها خبراً له»<sup>(١)</sup>.

٢- النصب بفعل مضمر يفسره (يَمُدّه)، والواو حينئذ واو الحال، والجملة حالية، واستغني بواو الحال عن الضمير الرابط بين الحال وصاحبها<sup>(٢)</sup>.

وأما (يُمُدّه) بضم الياء وكسر الميم فهو من (أَمَدٌ) ومصدره (الإمْدَاد)، ولا فرق بين (مَدٌّ) و(أَمَدٌ) عند بعضهم، فهما بمعنى واحد، وقيل: مَدَّ الشيء بعضه بعضاً إذا كان من جنسه، وأَمَدَّ الشيء إذا زاده من غير جنسه، فكأن الأبحر السبعة ليست من البحر الموجود، وهذا تشبيه بإمداد الجيش<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الجمهور (والبحرُ يُمُدّه) بضم راء (البحر)، وفتح ياء وضم ميم (يَمُدّه)<sup>(٤)</sup>، وقيل في رفع (البحر) وجهان هما<sup>(٥)</sup>:

١- أن (البحر) مبتدأ، وجملة (يُمُدّه) الخبر، والجملة حالية، والتقدير: والبحر هذا أمره، وبذا قال سيبويه<sup>(٦)</sup>.

٢- أن (البحر) معطوف على (أن) واسمها من قوله: (ولو أنّها)، والتقدير: ولو

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١/ ٦٢.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ٤/ ٣٥٠، الدر المصون ٩/ ٦٧، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٢/ ٣٦٤.

(٣) انظر المحرر الوجيز ٤/ ٣٥٤، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١/ ٢٠٩، الدر المصون ١/ ١٤٩.

(٤) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٥١٣.

(٥) انظر معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٤/ ٢٠٠، المحتسب ٢/ ١٦٩، الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار لابن إدريس ٢/ ٦٨٨، الكشف ٣/ ٥٠٧، البحر المحيط ٧/ ١٨٦، الدر المصون ٩/ ٦٧ و٦٨.

(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٤٤.

ثبت البحر، وهذا إنما يكون على مذهب المبرد في (أنَّ) الواقعة بعد (لو)، وهو الرفع على الفاعلية بفعل مقدر<sup>(١)</sup>، وجملة (يمدّه) حالية.

وأما (يَمُدُّه) بفتح الياء وضم الميم فهو من (مَدَّ) ومصدره (مَدًّا)، وسبق بيان الفرق بين (مَدَّ) و(أَمَدَّ).

### • ضم الجزء الأول من العدد المركب:

وذلك في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تَسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدر: ٣٠].

قرأ يزيد بن قطيب (تسعةُ عَشَرَ) بضم التاء وفتح الراء، وهي قراءة ابن عباس رضي الله عنه، ورويت عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبي حيوة، وإبراهيم بن قَتَّة<sup>(٢)</sup>، وفي الآية قراءات شاذة متعددة، واضطراب في نقلها عن القراء، وأما توجيه ضم التاء من (تسعة) ففيه رأيان:

الأول: أنها حركة بناء، وشبهت بضمّة (قبل وبعد وحيث)، وإنما عدل عن الفتح إلى الضم لتوالي خمس فتحات، ولا يُتوهم أنها حركة إعراب؛ لأنها لو كانت حركة إعراب لأعرب (عشر)، وذلك لتنزل الكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وهذا رأي العكبري، وأبي حيان، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر المقتضب ٣/٧٧.

(٢) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٦٥ (ابن عباس رضي الله عنه وابن قطيب بضم التاء وفتح الراء)، المحتسب ٣٣٩/٢ (ابن عباس رضي الله عنه بضم التاء وفتح الراء، وأنس بن مالك رضي الله عنه بضم التاء وإسكان عين عشر، وذكر ابن جني أيضا ثلاث قراءات أخر رويت عن أنس رضي الله عنه)، شواذ القراءات للكرمانى: ٤٩٢ (أنس بن مالك رضي الله عنه بضم التاء وفتح الراء، وذكر أن قراءة ابن عباس رضي الله عنه بالإضافة)، المحرر الوجيز ٥/٣٩٦ (أنس بن مالك رضي الله عنه وأبو حيوة بضم التاء)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٩/٨١ (ابن عباس رضي الله عنه بضم الراء)، البحر المحيط ٨/٣٦٨ (أنس بن مالك وابن عباس رضي الله عنه وابن قطيب وإبراهيم بن قَتَّة بضم التاء)، الدر المصون ١٠/٥٤٧ (أنس بن مالك وابن عباس رضي الله عنه بضم التاء وفتح الراء).

(٣) انظر إعراب القراءات الشواذ ٢/٦٤٢، البحر المحيط ٨/٣٦٨، الدر المصون ١٠/٥٤٧.



والثاني: أنها حركة إعراب، قال الزجاج: «وقرأ بعضهم: (تسعةٌ عَشْرَ) فأُعرِبت على الأصل، وذلك قليل في النحو»<sup>(١)</sup>، وهو الظاهر من كلام ابن جنبي<sup>(٢)</sup>، ونُقل عن المهدي قوله: «من قرأ (تسعةٌ عَشْرَ) فكأنه من التداخل، كأنه أراد العطف وترك التركيب فرفع هاء التأنيث، ثم راجع البناء وأسكن»<sup>(٣)</sup>، وعلّق السمين الحلبي على قول المهدي بقوله: «جعل الحركة للإعراب، ويعني بقوله: «أسكن»، أي: أسكن راء (عشر)، فإنه في هذه القراءة كذلك»<sup>(٤)</sup>، وهذا غريب من السمين الحلبي؛ لأنه سبق أن ضبط الراء بالفتح في هذه القراءة، ولعل هناك قراءة أخرى وهي (تِسْعَةٌ عَشْرَ) بضم التاء وسكون الراء على نية الوقف وهي تتوافق مع توجيه المهدي.

وجاء كذلك ضم التاء مع إسكان العين (تسعةٌ عَشْرَ) في قراءة نقلها ابن جنبي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال في توجيهها: «وأما (تسعةٌ عَشْرَ) بضم هاء (تسعة)، وسكون عين (عشرة)، فلائنه وإن لم يكن مركبا فإن العطف فيه واجب لتكميل العدة، وقد كان سمع فيه سكون العين في قول من قال: (تسعةٌ عَشْرَ)، فلاحظ سكونه هناك، فأقرّه بحاله»<sup>(٥)</sup>.

كما جاء ضم التاء وإسكان العين مع العطف في قراءة رويت عن أنس بن مالك رضي الله عنه وهي (تِسْعَةٌ وَعَشْرَ)، قال ابن جنبي: «فطريقه أنه فكَّ التركيب، وعَطَفَ على (تسعةٍ عَشْرَ) على أصل ما كان عليه الاسمان قبل التركيب من العطف، ألا ترى أن أصله (تسعةٌ وعشرة)؟ كقولك: تسعة وعشرون، إلا أنه حذف التنوين من (تسعة)

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٤٨،

(٢) انظر المحتسب ٢/٣٣٩.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٩/٨١، الدر المصون ١٠/٥٤٧.

(٤) الدر المصون ١٠/٥٤٨.

(٥) المحتسب ٢/٣٣٩.

لكثرة استعماله، كما حكى أبو الحسن عنهم من قولهم: سلامٌ عليكم، بحذف تنوين (سلامٌ)، قال: وذلك لكثرة استعمالهم إياه»<sup>(١)</sup>.

وأما قراءة الجمهور فهي (تسعةَ عَشَرَ) مبنيين على الفتح على مشهور اللغة في العدد المركب<sup>(٢)</sup>.

### • إحلال (إلّا) محل (لَمَّا):

وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

قرأ يزيد بن قطيب (إلّا) بدلا من (لَمَّا)، وهذه القراءة مما انفرد بها في هذه الآية، حيث لم أجد أحدا نسب إليه هذه القراءة في هذه الآية غير الكرمانى<sup>(٣)</sup>، وجاء وضع (إلّا) موضع (لَمَّا) في قراءة آية أخرى، فقد نُقل عن ابن مسعود رضي الله عنه والأعمش أنها قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾ [هود: ١١١]: (وَإِنْ كَلَّا) بالتخفيف ورفع اللام، (إلّا ليوفينهم) بحرف الاستثناء، وقرأها أبي محمد: (وَإِنْ مِنْ كَلَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ)<sup>(٤)</sup>.

وعلى قراءة ابن قطيب لآية سورة الطارق تكون (إِنْ) نافية بمعنى (ما)، و(إلّا) أداة استثناء، والاستثناء مُفْرَغٌ، والمعنى: ما كل نفس إلا عليها حافظ، وقراءته هذه مخالفة لرسم المصحف، إلا أنها جاءت مؤكدة ومقوية لمعنى القراءة السبعية في هذه الآية كما سيأتي.

وأما القراء السبعة فقد اختلفوا في قراءة هذه الآية من سورة الطارق على فريقين<sup>(٥)</sup>، فالفريق الأول وهو ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي قرؤوا: (إِنْ

(١) المحتسب ٢/٣٣٩.

(٢) انظر الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٩/٨١، البحر المحيط ٨/٣٦٨.

(٣) انظر شواذ القراءات للكرمانى: ٥٠٩، وفيه: تحريف يزيد إلى زيد.

(٤) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ٦١ و شواذ القرآن للكرمانى: ٢٣٩ (ابن مسعود رضي الله عنه)، البحر المحيط

٥/٢٦٦ و الدر المنثور ٦/٣٩٧ (ابن مسعود وأبي محمد والأعمش).

(٥) انظر كتاب السبعة في القراءات: ٦٧٨.

كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا خَفِيفَةٌ، وَتَوْجِيهِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>: أَنْ (إِنْ) مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلام (لَمَّا) هِيَ الْفَارِقَةُ، وَ(مَا) صَلَةٌ.

والفريق الثاني وهو عاصم وابن عامر وحمة قرؤوا: (إِنْ كَلُّ نَفْسٍ لَمَّا) مشددة، وتوجيه ذلك: أَنْ (إِنْ) نَافِيَةٌ بِمَعْنَى (مَا)، وَ(لَمَّا) بِمَعْنَى: إِلَّا.

والقراءة بتشديد (لَمَّا) توقّف عندها الكسائي وقال: «الله جل وعز أعلم بهذه القراءة، ما أعرف لها وجهها»<sup>(٢)</sup>، وأنكر جماعة من أهل العربية مجيء (لَمَّا) المشددة بمعنى (إِلَّا) في كلام العرب، ومنهم الفراء<sup>(٣)</sup>، والأخفش<sup>(٤)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(٥)</sup>، والمبرد<sup>(٦)</sup>، وقُرئ عند ابن سيرين (لَمَّا عليها حافظ) بالتشديد فأنكره، وقال: «سبحان الله سبحانه الله»<sup>(٧)</sup>، وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ بِمَا يَلِي:

١- أَنْ مَجِيءَ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) لُغَةٌ لِهَذَا، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

أحدهما: فِي الْقِسْمِ، نَحْوُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتُ، وَهَذَا الْمَوْضِعَ ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ وَسَبِيوهُ<sup>(٨)</sup>، وَنَقَلَهُ أَبُو حِيَانَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر توجيه قراءة كل فريق في الحجة للقراءة السبعة ٦/٣٩٧.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٥، وانظر الحجة للقراءة السبعة ٤/٣٨٨ و٦/١٤٩ و٣٩٧، البحر المحيط ٥/٢٦٧، وذكر أبو حيان - في البحر المحيط ٥/٢٦٨ - أن الكسائي ممن نقل مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا).

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٢٩، وقد أنكر ذلك في آية سورة هود، ولم ينكره في آية سورة الطارق، وانظر البحر المحيط ٥/٢٦٨.

(٤) انظر معاني القرآن ٢/٥١٤، الحجة للقراءة السبعة ٦/١٤٩ و٣٩٧، ونقل أبو حيان عن الأخفش أن (لَمَّا) تكون بمعنى (إِلَّا) في القسم عند هذيل، انظر البحر المحيط ٨/٤٤٩.

(٥) انظر رأيه في التفسير الكبير للرازي ٣١/١١٦، البحر المحيط ٥/٢٦٨.

(٦) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٥، البحر المحيط ٥/٢٦٦.

(٧) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) ٣٠/١٤٢، الحجة للقراءة السبعة ٦/٣٩٧.

(٨) انظر الكتاب ٣/١٠٥.

(٩) انظر البحر المحيط ٨/٤٤٩، وسبق ذكر أن الأخفش من منكري مجيء (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا).

والآخر: مع (إن) الخفيفة التي بمعنى (ما)، كما في آية سورة الطارق، نصّ على هذا الفراء بقوله: «وترى أنها لغة في هذيل، يجعلون (إلاً) مع (إن) المخففة (لَمَّا)، ولا يُجاوزون ذلك، كأنه قال: ما كل نفس إلاّ عليها حافظ»<sup>(١)</sup>. وصرّح بذلك أيضا ابن قتيبة والزجاج والهروي<sup>(٢)</sup>.

٢- أن القراءة بتشديد (لَمَّا) ثابتة في القراءات المتواترة التي لا مجال لإنكارها، والقراءة سنة متبعة، كما أنه قد جاء في الشواذ ما يقوي ويفسر القراءة السبعية، كقراءة يزيد بن قطيب (إلاً) بدلا من (لَمَّا) في آية سورة الطارق كما سبق، وقراءة أبي بصير (إلاً) بدلا من (لَمَّا) في قوله تعالى: ﴿وإن كُُلُّ ذلكَ لَمَّا متع الحياة الدنيا﴾ [الزخرف: ٣٥]<sup>(٣)</sup>، وقراءة ابن مسعود (إلاً) بدلا من (لَمَّا) في آية سورة هود كما سبق، بل إن ابن مسعود (لَمَّا) قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ، مقام معلوم﴾ [الصفات: ١٦٤]: (وإن منّا لَمَّا له مقام معلوم)<sup>(٤)</sup>، فهذا نص على أن (لَمَّا) بمعنى (إلاً).

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٤٥.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن: ٥٤٢، معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣١١، الأزهية في علم الحروف: ١٩٨.

(٣) انظر قراءة أبي بصير في الحجة للقراء السبعة ٦/ ١٤٩.

(٤) انظر قراءة ابن مسعود (لَمَّا) في رصف المباني: ٢٨٣.

### الخاتمة

وبعد هذا التطواف في قراءة يزيد بن قطيب الشامي وتوجيهاتها النحوية ظهر من خلال البحث النتائج الآتية:

١- تعد قراءة يزيد بن قطيب من القراءات الشاذة التي لها وجه في العربية، وهي بذلك مما يحتجّ به، ومن مصادر السماع الأصيلة.

٢- جاءت قراءة يزيد بن قطيب مؤيدة لقواعد نحوية تخالف القواعد المشهورة عند النحاة، ومن ذلك:

أ- تعدية الفعل (أظلم) بنفسه، والمشهور عند النحاة أنه لا يتعدى بنفسه، بل بحرف الجر.

ب- الإلتباع لفظا على معمول اسم الفاعل المضاف مع وجود الفاصل، وحكم بعض النحاة على ذلك بالبعد.

ج- إعراب الجزء الأول من العدد المركب مع بناء الجزء الثاني منه، وهذا قليل في النحو، ومنعه بعض النحاة.

د- كسر همزة (أُمّ) بلا تقييد، وقيد بعضهم بوقوع (أُمّ) بعد كسرة أو ياء ساكنة.

٣- جاءت قراءة يزيد بن قطيب مؤيدة للقراءة السبعية في المعنى والتفسير، والأصل توافق القراءات في المعنى، ومن ذلك:

أ- قراءة جمهور السبعة لقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] بنصب (الجن)، وقراءة يزيد بن قطيب برفع (الجن) معناهما واحد، وهو أن الكلام جواب لسؤال مقدر، لكن تقديره على قراءة الجمهور: مَنْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ؟ فقيل: الجنّ، أي: جعلوا الجنّ، وتقديره على قراءة يزيد بن قطيب: مَنْ الذي جعلوه شريكاً؟ فقيل له: هم الجنّ.

ب- قراءة فريق من السبعة لقوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] بتشديد لَمَّا- بمعنى: إلا- وقراءة يزيد بن قطيب: (إن كل نفس إلا) بدلا من (لَمَّا)، وهما بمعنى.

٤- جاءت قراءة يزيد بن قطيب متوافقة مع قراءة سبعية في اللفظ والتوجيه، حيث قرأ عاصم وحمزة قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمٍذِءَامِنُونَ﴾ [النمل: ٨٩] بتنوين المصدر وفتح ميم الظرف، وكذا قرأ يزيد بن قطيب قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍذِءِ﴾ [هود: ٦٦] بتنوين المصدر وفتح ميم الظرف.

٥- انفرد يزيد بن قطيب بقراءات لم أجد قارئاً آخر -فيما رجعت إليه- قد شاركه فيها، وهي:

أ- قراءة (فَأَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمُ) [البقرة: ٣٦] بجمع الضمير في الفعلين.

ب- قراءة (مَا تَقَبَّلَ مِنْهُمْ) [المائدة: ٣٦] بصيغة الفعل المبني للفاعل.

ج- قراءة (يَا بَنِي إِمِّم) [طه: ٩٤] بكسر همزة (أم) وفتح ميمها.

د- قراءة (وَالْبَحْرَ يُؤْمِدُهُ) [لقمان: ٢٧] بنصب (البحر)، وضم الياء وكسر الميم من (يؤمده).

ه- قراءة (نِعْمَهُ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ) [لقمان: ٢٠] بالهاء والرفع فيهن.

و- قراءة (يَجْشُرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ) [فصلت: ١٩] بصيغة الفعل المبني للفاعل، ونصب (أعداء).

### فهرس المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد الدمياطي، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، لأبي السعود محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٤- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٥- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٦- إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٧- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٨- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.
- ٩- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.
- ١٠- الأمالي النحوية، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق هادي حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١١- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ١٢- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، لناصر الدين البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- ١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ١٤- البحر المحيط، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار

- الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ١٥- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ١٦- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.
- ١٧- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ١٨- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ١٩- التبيان الجامع لعلوم القرآن، لمحمد بن الحسن الطوسي، تحقيق أحمد العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجليل، بيروت، ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ٢١- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.
- ٢٢- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق د. إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ١، ط.
- ٢٣- تفسير القرآن الكريم، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق صالحه غنيم، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ.
- ٢٤- التفسير الكبير، لمحمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٢٥- تقريب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١، ط، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٢٦- تهذيب التهذيب، لأحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٢٧- تهذيب الكمال، ليوسف بن الزكي المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- ٢٨- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهرى، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٩- الثقات، لمحمد بن حبان التميمي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ١، ط.



- ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٣٠- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لمحمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٣١- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لمحمد بن أحمد القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- ٣٢- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م.
- ٣٣- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- ٣٤- جهرة اللغة، لمحمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٣٥- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٣، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ٣٦- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- ٣٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
- ٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٣٩- ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
- ٤٠- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٤١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٤٢- روح المعاني، للسيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤٣- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط ١.
- ٤٤- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ٤٥- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي،

- مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.
- ٤٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق محمد محي الدين، دار اللغات، ط١٤، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- ٤٧- شرح ديوان أبي تمام، ليحيى بن علي التبريزي، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ٤٨- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٩- شواذ القراءات، لمحمد بن أبي نصر الكرمانى، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ٥٠- صفة الصفوة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري ود. محمد رواس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ٥١- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن بن محمد الصاغانى، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.
- ٥٢- عناية القاضي وكفاية الراضي (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)، لأحمد شهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت.
- ٥٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٥٤- غرائب القرآن و رغائب الفرقان، للحسن بن محمد القمي النيسابوري، تحقيق زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- ٥٥- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، ليوسف بن علي الهذلي، تحقيق جمال بن السيد رفاعي، مؤسسة سما، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- ٥٦- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود الزمخشري، تصحيح وضبط عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- ٥٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٥٨- كتاب السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

- ٥٩- كتاب سيبويه، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٦٠- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأحمد بن عبيد الله بن إدريس، تحقيق د. عبدالعزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٦١- اللباب في علوم الكتاب، لعمر بن علي الحنبلي، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٦٢- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٦٣- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٦٤- مجمع البيان في تفسير القرآن، للفضل بن الحسن الطبرسي، تصحيح وتعليق هاشم المحلاتي وفضل الله الطباطبائي، دار المعرفة، بيروت.
- ٦٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- ٦٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لعبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٦٧- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، للحسين بن أحمد بن خالويه، نشره براجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- ٦٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، لعبد الله بن أحمد النسفي، تحقيق مروان الشعار، دار النفائس بيروت.
- ٦٩- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٧٠- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت.
- ٧١- معاني القرآن، لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ٧٢- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٧٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د.

عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٧٤- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، عالم الكتب، بيروت.

٧٥- المصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيومي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٥١	الملخص
٢٥٢	المقدمة
٢٥٥	المبحث الأول: ترجمة يزيد بن قُطَيْب الشامي
٢٦٠	المبحث الثاني: التوجيهات النحوية لقراءة يزيد بن قُطَيْب الشامي
٢٦٠	تحويل صيغة الفعل المبني للفاعل إلى المبني للمفعول
٢٦٦	تحويل صيغة الفعل المبني للمفعول إلى المبني للفاعل
٢٧٠	جمع الضمير
٢٧١	الإتباع على لفظ معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة
٢٧٣	تعدد الإعراب في الاسم
٢٧٧	جواز الإعراب والبناء في ظرف الزمان
٢٧٨	إثبات ياء المتكلم ساكنة في المنادى
٢٧٩	الجمع بين لغتين في لفظة (أُمَّ)
٢٨١	إحلال الفعل المتعدي لاثنين محل الفعل المتعدي لواحد
٢٨٢	إحلال ضمير الخطاب محل ضمير المتكلم
٢٨٢	نصب الاسم بعامل مقدر
٢٨٥	إبدال الظاهر من الضمير عائد الموصول
٢٨٦	نصب الاسم على العطف أو الاشتغال مع تغيير صيغة الفعل
٢٨٩	ضم الجزء الأول من العدد المركب
٢٩١	إحلال (إِلَّا) محل (كَلَّمَا)
٢٩٤	الخاتمة
٢٩٦	فهرس المصادر والمراجع
٣٠٢	فهرس الموضوعات